الجلسة الثالثة والستون بعد المائة

- **التاريخ :** الثلاثاء 10 ربيع الأول 1421 (2000/06/13)
- **الرئاسة :** السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت :** أربع ساعات وخمس وخمسين دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة وخمس وثلاثين دقيقة.
- **جدول الأعمال :** مواصلة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية الميزانيات المرتبطة بلجنة الداخلية.

❖❖❖

السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

حضرات السادة والسيدات المستشارين،

السيد الوزير،

نشرع الآن في مناقشة الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة الداخلية، بطبيعة الحال التقرير وزع على السادة المستشارين ويمكن فتح باب المناقشة باعطاء الكلمة لأول مستشار مسجل في اللائحة وهو المستشار السيد محمد بوبريز عن التجمع الوطني للاحرار، فليتفضل وأرجو بالنسبة للجميع الاتزام بالوقت المحدد وهو 20 دقيقة للفريق، لكم متدخلين 10دقائق ولكن إذا أمكن تقليص المدة فمرحبا.

المستشار السيد محمد بوبريز:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على المصطفى الكريم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السية والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني ويشرفني أن أتقدم أمام المجلس الموقر باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة ميزانية وزارة الداخلية وأغتنمها فرصة لاطلب من السيد الوزير أن يبلغ السيد وزير الداخلية تهنئتنا بمناسبة الثقة الغالية التي أولاه إياه صاحب الجلالة بتقليده هذه المسؤولية الجسيمة والعظيمة متمنيا له كامل التوفيق والنجاح، المسؤولية الجسيمة والمتعددة التي تتحملها وزارة الداخلة ليصعب على المرء سردها أو الاحاطة بها حيث تتشعب أوجه تدخلاتها ومسؤولياتها، وتضع على رأس تلك المسؤوليات حرصها على المحافظة على سلامة وامن وطمأنينة الوطن والمواطنين والقيام بتنمية الجماعات المحلية وتتبع نموها وازدهارها، وإنها لمسؤولية عظيمة نقدر اعباءها وهذا هو ما يجعلنا دوما في كل المناسبات ننادي بضرورة توفير الوسائل المادية والبشرية لهذه الوزارة وللمصالح التابعة لها عبر الزيادة في ميزانيتها لتتمكن من أداء مهامها وانجاز مخططاتها وتحقيق ما نصبو إليه جميعا من تقدم ونماء لفائدة وطننا ومواطنينا، إن التغيير الذي شهدته هذه الوزارة منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله عرش اسلافه الميامين، جاء ليعكس التوجه الجديد والتصور الحديث لمفهوم السلطة كما أشار إلى ذلك خطاب الدار البيضاء الذي وجهه جلالته إلى رجال السلطة والادارة والمنتخبين حيث جاء هذا المفهوم ليضع قطيعة كلية مع البيروقراطية الادارية وللفوارق الصارخة بين الفئات الاجتماعية وفي المجالات الحضرية والقروية والمناطق الاقتصادية وغيرها، ومن أبرز المرتكزات الأساسية لهذا المفهوم أي المفهوم الجديد للسلطة قيامه على حفظ الحريات وصيانة حقوق وأداء الواجبات وفق مقتضيات دولة الحق والقانون كما أصبحت مسؤولية السلطة تتطلب الاحتكاك المباشر والملابسة الميدانية لمشاكل المواطنين وقضاياهم بعين المكان مع إشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة لها والاقلاع عن عادة غلق المكاتب في وجوههم، إضافة إلى هذا وذاك فلم يعد بكافة المقاربة الأمنية طغيانا على المقاربات الأخرى أي السياسة والاقتصادية وأصبح هاجس الامن يأخذ حجمه الطبيعي كمكون من مكونات السلطة وكوسيلة من أجل تحقيق هدف أسمى ألا وهو خدمة المواطنين والدمقرطة وتفعيل آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأما هذا المفهوم الجديد للسلطة بالنسبة لصاحب الجلالة فهو مشروع حداثي عملي لرؤيا جديدة للدولة يقوم على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية والحريات

الفردية والجماعية والمحافظة على السلم الاجتماعي، ولا شك أن هذا المفهوم- أيها السادة- سيعطي دفعة قوية من أجل التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا وسيحثنا كذلك على التشبع بالابداع والخلق واحترام الحقوق وتحقيق التوازن بين المواطنين وبين مختلف الجهات والمناطق، وسيدفع إلى التفتح على المجتمع والتقرب من السكان والاهتمام بهم وانشغالاتهم وسيذكي روح العمل والتعاون والمساهمة الفاعلة من طرف المجتمع المدني وتسخير طاقاته من أجل التقدم وتطوير مدينته وقريته، وتغليب الروح الوطنية ومبادئ المصلحة العامة على المصالح الشخصية والذاتية ولعل ما يدل الدلالة القاطعة على أن التغيير يسير بخطى ثابتة، وأن هذا المفهوم الجديد للسلطة قد أصبح أمرا مجسدا في سلوك الأشخاص ومن خلال الدوائر الرسمية التي تولت عملية تحريك مساطر المتابعة في حق بعض المسؤولين وتوقيف وعزل وتغيير البعض الآخرين وكل ذلك يجب أن يتم وفق الدلائل والاثباتات وتقيدا بروح النصوص القانونية المعمول بها.

إننا في التجمع الوطني للاحرار نضع في قمة اهتماماتنا الاهتمام بالانسان، لانه هو الأساس في كل عملية تنموية وذلك انطلاقا من مبادئ ديننا الحنيف وانطلاقا كذلك من تشبتنا الدائم بالمبادئ الديمقراطية المجتمعية التي نعتمدها في حزبنا، إذن علينا أن نقوي روح العمل لدى الفرد المغربي ونخلق فرص الشغل لديه لنرفع من انتاجنا وتحسينه معتمدين في ذلك الوسائل العلمية الحديثة والتيكنولوجيات الجديدة حتى لا نتخلف عن الركب الحضاري التي تشهده الساحة العالمية اليوم، ولم نبلغ ذلك إلا إذا نحن عززنا دور الجماعات المحلية والمجالس الجهوية وتمكنا من جلب الاستثمار وعززنا الأمن ونعتقد أن هذا هو الطريق القويم لبلوغ اللامركزية واللا التمركز الذي ننادى به جميعا منذ عدة سنوات، إن التجربة التي عاشتها بلادنا منذ ما يزيد عن 25 سنة أي منذ اعتماد ميثاق الجماعات لسنة 76 قد نمت وبلغت سن الرشد كما أن المنتخبين المحليين قد استفادوا وحصلوا على تجاريب هامة في ميدان التسيير، إلا أننا نطالب مرة أخرى بإدخال تغييرات جذرية على هذا الميثاق بتخويل هذه الجماعات فرصة الابداع والخلق والابتكار مع الابقاء على المراقبة البعدية وليس القبلية، مع الاسراع في خلق المجالس الجهوية للحسابات، إن المطالبة بهذا التغيير يأتي بناءا على ما نشهده من مماطلة وتعثر في بعض الاحيان من طرف المصالح المركزية بالوزارة حين المصادقة على الميزانية أو على الصفقات، ولاشك أيها السادة أنكم تعلمون أن هذا التأخير يعرقل سير هذه الجماعات ويحرمها في كثير من الحالات من فرص التقدم والتطور، وعندما نتكلم عن الجماعات فنحن نقصد كل الجماعات وبالأخص المجالس الإقليمية والجماعات الحضرية والمجالس الجهوية.

إننا أيها السادة في التجمع الوطني للاحرار نسجل بارتياح المصادقة على المراسيم المتعلقة بالمجالس الجهوية الشيء الذي سيفتح عهدا جديدا أمام هذه المؤسسات المنتخبة للقيام بعملها التنموي وتطوير وسائل التقدم والازدهار في جهاتها شريطة تدعيمها ماديا وأغتنم هذه الفرصة هنا لاشدد على مجال هام يمكن من الاستفادة منه في إطار الجهوية والأمر يتعلق بالتعاون الدولي وما يتيحه لنا من فرص للتعاون مع الجماعات ومع الجهات للدول الصديقة والشقيقة وبالأخص دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي تنهج سياسة التعاون والتبادل مع جيرانها ونضع دعامات مادية وأدبية في إطار سياسة الاتحاد الاوروبي التي تعتمد اللامركزية، وأعتقد جزاما أنه مجال خصب ومثر من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية الجهوية إلى الأمام.

السيد الرئيس،

إن بلادنا لازالت تعاني من مشكلة مزمنة ألا وهو غياب التنسيق بين مختلف الادارات في العديد من الميادين وهذا لعمري جد هام يجب على حكومتنا الموقرة الاهتمام به والإسراع في إيجاد الحلول المناسبة له، وكمثال على ذلك مشكل أراضي الجماعات السلالية التي كثيرا ما تتدخل فيها مصالح الاملاك المخزنية والاوقاف والجيش والاشغال العمومية وغيرها وخاصة عندما يتعلق الأمر بتهييء الأراضي للاستثمار والاستغلال في مشاريع تنموية تهم جماعة ما، فإن المشكل يزداد تعقيدا ولا يجد طريقه إلى الحل في غالب الأحيان وإن وجد فبعد سنين لذا فإننا نناشد الجميع من هذا المنبر لوضع حد لهذه المشكلة الحادة، الشاذة عفوا، ونحن ونفس الشيء ينطبق على مسطرة نزع الملكية التي تمارس في حق العديد من الأراضي والاملاك من طرف الجماعات الحضرية دونما أي تعويض أو احتراما للحقوق ودونما أي

احترام للقوانين الجاري بها العمل في هذا المضمار، وتجدر الإشارة أيضا إلى معضلة اخرى تعاني منها بلادنا من رغم من المجهودات المبذولة في هذا الباب الا وهي معضلة البناء العشوائي حيث ان الامر يتطلب منا مجهودا جماعيا وجبارا لوضع حد له والتغلب على مظاهره، إننا في التجمع الوطني للأحرار نرى أنه من اللازم اتخاذ الخطوات التالية في هذا المجال:

- القيام بجرد عام ومدقق وشفاف للوضعية ونشر نتائجه على العموم.
- إعادة الهيكلة على جميع المستويات في مختلف المناطق ووضع تصاميم نموذجية حسب الناطق ومؤهلاتها وخصائصها.
- بث الذوق الحضري لدى المواطن عن طريق التوعية والمعارض والنماذج.
- تشجيع الجماعات على خلق مدن صغيرة تحتوى على كل الخصائص والحاجيات؟
- العمل على الرفع من الدخل الفردى للمواطن ليتمكن من اقتناء سكناه والمساهمة والمشاركة في المحافظة على البيئة.

إن وزارة الداخلية تتدخل عن طريق الوصاية عن الجماعات المحلية في ميدان التعمير، وهذا يتطلب منها التنسيق بين وزارة السكن واعداد التراب الوطني والتعمير، وذلك لخلق أسلوب موحد في التعامل مع الفاعلين في هذا الميدان وتكون اللغة المستعلمة بينهما لغة واحدة من أجل تسهيل مأمورية المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في هذا المجال، ومن جهة أخرى أيها السادة الكرام. أيها السيدة- إننا ننشد جميعا بناء دولة الحق والقانون، ولكن هذا الهدف السامي لن يتأتى لنا بلوغة إلا إذا كانت بلادنا تتوفر على جهاز أمني يلبي حاجيات المواطنين ويسهر على راحتهم، ولن يكون ذلك متوفرا وممكنا إذا نحن لم نهتم بهذه الفئة من الموظفين ونوفر لهم كل وسائل الدعم الضرورية من اهتمام بأجورهم ومستحقاتهم وظروف عيشهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أيتها السيدة، أيها السادة،

وختاما فإن ميدان اختصاصات وزارة الداخلية ميدان واسع وهام، يتطلب منا وقتا طويلا لمناقشته والاحاطة بكل جوانبه، إلا أنه احتراما للوقت المخصص لكل فريق في باب المناقشة حول الميزانية الانتقالية بالنسبة لهذه الوزارة، فإنني باسم التجمع الوطني للأحرار قد جئت ببعض الملاحظات والاقتراحات تهم ميادين معينة سبقت الإشارة إليها واملي كبيرا بأن تنال حظها من الاهتمام والاعتبار وتجد مكانا لدى السيد الوزير للعمل على أخذ ما يراه إيجابيا وصالحا فيها، وإننا في التجمع الوطني للأحرار نثمن عمل الحكومة في هذا الميدان ونصوت إيجابيا على هذه الميزانية، وشكرا السيد الرئيس وشكرا إخواني المستشارين.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد محمد بوداس من فريق التجمع الوطني للاحرار.

السيد المستشار محمد بوداس :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت المستشارة، الإخوان المستشارين،

أتشرف باسم التجمع الوطني للأحرار أن أتدخل في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية، لما لهذا القطاع من دور أساسي في حياة المواطن لإرتباطه بجوانب حياته الإدارية والبيئية والأمنية والاجتماعية. ففيما يعود إلى تدبير الشأن العام المحلي: لقد أصبحت اللامركزية واللاتركيز من صميم تقاليدنا الراسخة، وتؤكد الإرادة السياسية التي تأبى إلا أن تسير بالديمقراطية المحلية نحو مصاف جديدة. ولقد طوت تجربة اللامركزية مراحل عقدين وأكثر في تعايش وتمازج، وتشارك وتعاون وانصهار بفضل العناية المولوية السامية لجلالة المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه، والإرادة والعزيمة لوارث سره صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله من أجل إشباع حاجيات السكان، والآن وبعد مرور 24 سنة على الإصلاح الجدري للامركزية كأسلوب

ذكي مكسب ووطني فاعل في إدارة الشؤون المحلية فرضت فيه الجماعة شخصيتها ووجودها وتقوى فيها دور المواطن كعنصر مشارك يتتبع ويحاسب ويختار، لقد جاءت المناظرة الأخيرة للتمعن والتقييم في الحقبة والحصيلة والمجهودات المبذولة، والوسائل المسخرة وحجمها والإختصاصات ومدى دعمها وعمقها، واستقرار المجالس والمكاتب وأهميتها ومعاناة الأقلية، وإشكالية الوصاية الإدارية والمالية وإمكانية تقليصها، ومراجعة النصوص شكلها ومضمونها لتنصهر في التوجهات الحالية والمستقبلية، وجعل الوحدات الترابية المحلية شريكة مع الدولة في التنمية المتوازنة ومساهمة في التجهيز والاستثمار.

تقدر اعتمادات الجماعات المحلية برسم الإستثمار العمومي ب 3 ملايير درهم في هذا النصف من السنة الحالية و9 ملايير برسم السنة ونصف السنة المقبلة، كلها تخصص لإنشاء شبكات الطرق والكهرباء وإيصال الماء والمنشآت الإقتصادية والإجتماعية، وأن مجرد التطبيق الفعلي والكامل لهذه المقتضيات لكفيل وحده بجعل الجماعات المحلية قادرة على تحقيق بعض حاجيات السكان المتعددة، وهذا في نظرنا تحول وتعميق لمفهوم العمل الجماعي ونهج للامركزية الذي يتطلب نقل اختصاصات الدولة للجماعات نقلا موازيا للإعتمادات والوسائل لإنجازها، وانطلاقا من هذه المكاسب أصبحت الحاجة ملحة لتحيين وملائمة الظهير 76 وهو الأمر الذي طمئننا عليه السيد الوزير الأول على أن الحكومة مهتمة الآن بإعداد مدونة اللامركزية، نتمنى أن تعرف النور في القريب العاجل. إن تعزيز المراقبة وجعلها مراقبة بعدية لتمكين الجماعات المحلية من ممارسة اختصاصاتها بشكل فعلي وصحيح، ومراقبة حساباتها عبر المجالس الجهوية للمجلس الأعلى للحسابات الذي لازلنا نتوق إلى تفعليها، والعمل على تخفيف الوصاية الإدارية والمالية، كما ندعو إلى إعادة هيكلة صندوق التجهيز الجماعي مع تمكين جل الجماعات من الإقتراض بنسبة الفائدة معقولة، وعدم اعتماد شرط السقف المحدد الذي يحول دون استفادة الجماعات الفقيرة، وفي هذا الباب نشدد على إعادة النظر في التقطيع الترابي للجماعات المحلية المعمول به حاليا الذي تسبب في إحداث جماعات جديدة تفتقر لكل أسباب التنمية والتمويل على اعتبار أن التنمية المتوازنة بين جماعاتنا وجهاتنا تساهم في خلق وتشجيع الأنشطة الإقتصادية ومحاربة الفوارق بين المناطق، ولنجاح هذا النهج لابد أن تتوفر الجماعات على آليات مادية ومعنوية تتمثل في ثقافة سياسية يدعمها عنصر الإدارة والإهتمام والإلمام. فإذا تفهمت الحكومة جيدا الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعة في ميدان الإستثمار من تجهيز للبنية التحتية على اعتبار أنها من الثوابت الأساسية للتنمية التي يجب أن يركز عليها، فإننا نجد أن الحكومة لا تعمل على التوزان في هذا المجال على مستوى أقاليم وجهات المملكة، إلا أن الملاحظ أن ميزانية وزارة الداخلية وحدها لا يمكنها تفعيل هذا التصور وإخراجه إلى الوجود نظرا لثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها، كذلك وجب على الحكومة التفكير في إعادة النظر في المعايير المعتمدة في توزيع حصص منتوج الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للجماعات الفقيرة، وكذلك الضريبة التجارية واعتماد معايير توازنية ليتسنى لمجالس هذه الجماعات مواكبة سياسية الحكومة في الجوانب الإجتماعية وتقديم الخدمات وتوفير الراحة والإستقرار للسكان، ونظرا للمشاكل التي تعاني منها الأقاليم الشمالية، اسمحوا لي السيد الوزير بأن أشير إلى أن هذه الأقاليم تعاني معاناة خاصة تتمثل في الإفتقار شبه التام للبنية التحتية، واتساع هامش الفقر والبطالة، وعلى الحكومة أن تقرر العزم على النهوض بهذه الأقاليم بصفة شمولية وفي وقت وجيز ولها في التنمية الشاملة بأقاليم الجنوب تجربة رائدة، لنا أمل في أن الزيارة الملكية الأخيرة لأقاليم الشمال، تلك الزيارة التفقدية والميمونة التي إن شاء الله ستمكن من تحريك ملف تنمية أقاليم الشمال، وتسريع المسلسل التنموي، وتجنيد كل الشركاء والفعاليات الوطنية والدولية لتحقيق التنمية المنشودة في هذه الأقاليم لتتحول منطقة الشمال إلى مامن شأنه أن يعمل على امتصاص المشاكل التي تعاني منها المناطق الحدودية. ولنجنب هذه الأقاليم المجاهدة صفات ألصقت بها خطأ كالتهريب والمخدرات وقوارب الموت والأمية والبطالة زادت الأمر تأزما وطبعت الحياة الإجتماعية بطابع اليأس في صفوف الشباب دفع بهم إلى المغامرة في القوارب ومن نقص مجحف في التجهيزات الأساسية، فجهة تازة الحسيمة تاونات مثلا أصبحت منطقة شبه معزولة بسبب الإهمال والتراكمات والتهميش كما أنها تعاني من ندرة المياه، وأن مدينة تازة بالضبط والوحيدة في المغرب، مهددة بالعطش وهذا باعتراف الحكومة لذا فإننا نطالب

بالتدخل الفوري للحكومة من أجل إنقاذ هذه المدينة المجاهدة، إضافة إلى الطرق المهملة وقلة المؤسسات الإجتماعية: كالصحة ومؤسسات التعليم والتعليم العالي بحث تعتبر جهة تازة الحسيمة تاونات أفقر جهة من حيث التجهيزات الأساسية والإجتماعية. وعلى الحكومة في هذا الإطار أن تفي بالتزاماتها حتى تعطي الدليل للشركاء الأوروبيين على صدق نواياها وتلزمهم بتنفيذ التزاماتهم تجاه هذه المنطقة.

وبجانب هذا، فإننا نتقدم إلى السيد الوزير بالشكر والتقدير ومن خلاله للمسؤولين والعاملين بالقطاعات الأمنية جنود هذا الوطن على ما يقدمونه من خدمة وتفان لصالح المواطنين وأمنهم وحمايتهم وضمان استقرارهم، ذلك الإستقرار الذي نعتبره رصيد كبير ورأس مال ودعامة أساسية هامة في حياة المواطن. نحمد الله على ذلك ونتمنى أن يحفظ هذا البلد الأمين المنشغل في بناء صرحه وحضارته وخدمة إنسانه تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس أدام الله عزه ونصره.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أيها السادة،

تلكم بعض الملاحظات عن القطاعات التابعة لوزارة الداخلية ونحن في التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن هذه الميزانية غير كافية بالنسبة لمهام الوزارة الحيوية والربيطة الصلة بالمواطنين وقضاياهم من مجالس جماعية وإقليمية وجهوية، وأمن إلا أننا واثقون من عزم الوزارة وإرادتها ويقظتها وقدرتها على التكيف مع الواقع تمشيا مع التحولات والمفهوم الجديد للسلطة، كما أننا متأكدون أن هذه الوزارة جادة في رعايتها للمصالح العامة وباستطاعتها تحدي كل المعوقات والعقبات وتذليلها والإرتقاء بالعمل الجماعي وتحفيزه وتنشيطه والسمو به بنهج حديث والحرص على إيجاد الوسائل المادية والإجراءات المؤسساتية والقانونية والتنظيمية لتدشين عهد التدبير الترابي بغية تعميق الديمقراطية وممارستها، ولنعمل جميعا بروح صافية على تصريف شؤون العامة ومشاكل الناس، لنكون عند الله خير أمة أخرجت للناس لأنها أحرص الناس على مصالح الناس. وفقنا الله جنيعا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد أحمد الخريف عن الحركة الديمقراطية الاجتماعية، لا يوجد بالقاعة الكلمة للمستشار السيد علي الخضراوي... نقطة نظام.

السيد المستشار:

السيد أحمد خريف نيابة عن الحركة الديمقراطية غائب وسأتقدم بعرض أو مناقشة هذا القطاع إذا سمحتم.

السيد الرئيس :

نعم السيد أحمد خريف، - لا يوجد في القاعة - تريدون النيابة عنه، من نفس الفريق، محمد أوخيار من نفس الفريق، يعني تنوب عليه، إذا جاء معطل لا يتدخل، تفضلوا، الكلمة للمستشارالسيد محمد أوخيار عن الحركة الديمقراطية الاجتماعية تفضلوا.

السيد المستشار محمد أوخيار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم أمامكم للتدخل باسم الحركة الديمقراطية الاجتماعية لإبداء رأينا وملاحظاتنا حول الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم الستة الأشهر الأخيرة من سنة 2000، ضمن القانون المالي الانتقالي الذي يتميز بالعودة إلى اعتماد السنة المالية كقاعدة للقوانين المالية المقبلة، وهي فرصة سانحة لكي نعبر عن مواقفنا ووجهة نظرنا إزاء هذا القطاع الحيوي الهام، والذي يضطلع بأدوار أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية نعي تمام الوعي بالدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، حيث تعد احدى آليات التنمية الأساسية إلى جانب تدخلات الدولة والقطاع الخاصة إلا أن ضعف الميزانية قياسا إلى العمل اليومي الذي تتطلبه الجماعات من خلال توفير الخدمات وإقامة المشاريع والتجهيزات تجعلها قاصرة على تحقيق المهام الملقاة على عاتقها بالشكل المطلوب، ناهيك عن المشاكل التي تتخبط فيها كسوء التسيير ونقص في التكوين نظرا لقلة التأطير إضافة إلى التعقيدات المسطرية التي تفرضها سلطة الوصاية في تعاملها مع الجماعات المحلية والذي يجعلها غير قادرة على تحقيق التنمية المحلية التي أنشأت من أجلها الشيء الذي يدفعنا إلى ابداء مجموعة من الملاحظات تبدو لنا ضرورية من أجل وضع هذه الهيآت المنتخبة في مسارها الصحيح، ومن هذه الملاحظات نذكر:

1. إعادة النظر في الظهير المنظم للجماعات المحلية لأنه لم يعد يساير تطور الجماعات الترابية بعد التحول الكبير الذي شهده المغرب في مجال اتساع نمو المدن والنمو السكاني.
2. تبسيط المساطر الادارية وخاصة المتعلقة بالحسابات الخصوصية وكيفية إنجاز مشاريع اقتصادية وكيفية تفويت وقتنا إلى الرصيد العقاري، وكذا التخفيف من التعقيدات الادارية في إصدار المراسيم المتعلقة بهذه التفويتات وخاصة المدة الزمنية التي تتطلبها إجراءات استصدار المراسيم.
3. تدعيم الجماعات بأمن محلي لمساعدتها على حماية الممتلكات الجماعية على غرار ماهو موجود في الدول الأوربية.
4. تخفيض أسعار الفائدة الصاروخية التي يطبقها صندوق التجهيز الجماعي على القروض التي يمنحها لتمويل برامج الجماعات الاستثمارية، وكذا خلق جو من التآزر بين الجماعات حيث تقوم الجماعات الغنية التي يتوفر لها فائض مال ومصرفي وتقني وبشري بدعم برامج ومشاريع الجماعات الفقيرة والجماعات القروية.
5. المصادقة على مقررات المجالس الجماعية من طرف سلطة الوصاية خلال الآجال القانونية وتدعيمها بأطر تقنية كفء ة اتحقيق المسار التنموي الذي تقوم على أساسه الجماعات المحلية، وذلك لتفادي المشاكل التي تثيرها المصادقة بالوزارة على الوثائق البلدية، ونحن بصدد الحديث عن هذه النقطة المهمة في الممارسة الجماعية نقترح عليكم - السيد الوزير- إخضاع بعض الأنشطة الجماعية إلى مصادقة محلية أو جهوية لتفعيل وتنشيط الشأن المحلي وهي:

- بالنسبة للمصاريف
  * الصفقات التي لا يتجاوز مبلغها سقفا محدا.
  * الطلبات المتعلقة بفتح الاعتمادات.
  * التحويلات بالنسبة لجزء الزول من الميزانية.
  * تغيير التخصيص بالنسبة للجزء الثاني من الميزانية.
  * الاوامر الخصوصية.
- أما بالنسبة للمداخيل فإننا نقترح الأذون الخاصة فيما يتعلق بالحصول على مداخيل إضافية خلال السنة المالية والتي تتطلب إذنا خاصا من وزير الداخلية وتأشيرة وزير المالية.

كذلك الشأن بالنسبة للأذون بالاقتراضات وقبول الهبات والوصايا.

- قرارات
- إلغاء الضرائب والرسوم.
- القرار الجبائي المستمر.
- الاكرية.
- الميزانية بصفة عامة لتلافي أي بطء في الإنجاز.

أما فيما يتعلق بالمجال العقاري، فإننا نقترح على سبيل المثال لا الحصر التفويتات العقارية، المبادلات والمعاوضات التي ينص عليها ظهير 1921.

تبسيط المساطر والتقليل من العدد الهائل من الوثائق التي تشكل عائقا حقيقيا في وجه السرعة المطلوبة للإنجاز، هذا دون أن ننسى ضرورة تحسين وضعية العاملين في قطاع النظافة وتمتيعهم بالتغطية الصحية وتحفيز مستخدمي الجماعات والعمل على تكوينهم لمسايرة التغييرات والتحولات التكنولوجية.

إن الحديث عن الجماعات المحلية يجرنا إلى الوقوف على تجربة الجهات التي تضطلع بدور حاسم في تحقيق تنمية جهوية متوازنة

اقتصاديا واجتماعيا، إلا أنه وللأسف الشديد فإن الحكومة لم تدرك تمام الادراك الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وهذا يتضح لنا بجلاء من خلال الميزانية المرصودة لها، ذلك أن بعض الجهات لم تتجاوزاعتماداتها أحيانا ميزانية جماعة واحدة إضافة إلى افتقارها إلى أبسط شروط التسيير، كما أنها تشكو من تدخل مهامها مع اختصاصات سلطة الوصاية، مما يدل على أن اللامركزية الجهوية في معناها الحقيقي، وإن ثقافة الجهة كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لم تتوفر بعد، لذا وجب توسيع اختصاصات الجهة وإعادة النظر في التقطيع الجهوي وجعله أكثر تكافؤا بين مختلف مناطق المملكة، وكذلك الاسراع في تعيين الكتاب العامين للجهات حتى يتسنى لها القيام بدور التنمية الفعلية وإنشاء بنك للمشاريع مع فتح آفاق التعاون مع الخارج حتى تصبح الجهة كما أرادها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه وفي مستوى تطلعات الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان على أن وزارة الداخلية تملك اختصاصات واسعة، ففي مجال الأمن تبذل هذه الوزارة قصارى جهدها لحماية أرواح المواطنين والحفاظ على ممتلكاتهم، الا أن ارتفاع وثيرة النمو الديموغرافي واتساع المدن والأحياء زاد في انتشار الجريمة والانحراف، الشيء الذي يتطلب إيلاء العناية والاهتمام لهذا القطاع الحساس من خلال تحسين الوضعية المادية لرجال الامن برفع من أجورهم وتوفير السكن لهم وإحداث مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية لذويهم بالإضافة أيضا إلى وجوب توفير المعدات الضرورية والتجهيزات ووسائل الاتصال والتواصل للعاملين في مجال الامن، وكذا تدعيم حظيرة وسائل النقل وتعويض السيارات المتلاشية، هذا دون أن ننسى إثارة الانتباه إلى أوضاع رجال القوات المساعدة التي لا تبعث على الارتياح وليست بأحسن حال من أوضاع رجال الامن أضف إلى هذا وذاك واقع رجال الوقاية المدنية والمشاكل المادية والاجتماعية التي يتخبطون فيها رغم كل الخدمات التي يقدمونها و[illegible]ات الجسام التي يبذلونها في سبيل توفير السكينة والطمأنينة للمواطنين.

لذا، وجب بالإضافة إلى الصندوق الخاص لدعم انعاش الوقاية المدنية التفكير في مصادر أخرى لتمويل هذا القطاع وتقويته من خلال بناء مراكز جديدة واقتناء تجهيزات الاغاثة والانقاذ ومحاربة الحرائق، وفيما يتعلق بالإنعاش الوطني الذي لا أحد ينكر مدى اسهامه في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية محليا وجهويا إلى الامام، فإنه بات من الواجب تفعيل وتدعيم دور صندوق الانعاش الوطني في تنمية الشغل في العالم القروي والزيادة في اعتمادات هذا الصندوق نظرا للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بعض مناطق المملكة.

السيد الرئيس،

إن قضية وحدتنا الترابية تعد قضية وطنية أولى تحظى باهتمام واجماع جميع المواطنين المغاربة، وكذا بالتفاهم وراء ملكهم الهمام، وفي هذا الإطار نود أن نشير إلى أننا لا نقبل أية تسوية أو تحريف في المسلسل الحالي والذي سيفي ومما لا ريب فيه إلى الاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء، فلا استفتاء إذن بدون مشاركة جميع المواطنين المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية، كما نود أن نغتنم الفرصة للتنديد بالأوضاع المأساوية التي يتخبط فيها المحتجزون في مخيمات احمادة، مخيمات الذل والعار، إن الصحراء مغربية وستبقى مغربية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولن نحيد أو نتنازل عن شبر واحد من ترابها، تلك التربة التي رويت بدماء الشهداء الأوفياء من مواطنينا الأبرار، وختاما نود أن نشير إلى المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة لتثبيت دعائم دولة الحق والقانون، حيث أصبح بفضل المجهودات الجبارة التي يبذلها موحد الأمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من الدول ذات الريادة في هذا المجال والمفهوم الجديد للسلطة دليل قاطع وبرهان ساطع على النهج السليم لتكريس دعائم الديمقراطية وتفعيلها بشكل يخدم قضايا البلاد والعباد.

إن الميزانية المعتمدة لوزارة الداخلية، ميزانية مجحفة وهزيلة ولا ترقى ولا تستجيب إلى جسامة الاختصاصات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها لذا نتمنى أن تعمل الحكومة في المستقبل على تدارك هذا النقص بالنسبة لوزارة في حجم وزارة الداخلية، وهكذا نصوت بالرفض

على مشروع هذه الميزانية في انتظار اعداد ميزانية طموحة وفعالة تستجيب لمهام الوزارة، وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد علي الخضرواي عن الفريق الديمقراطي، فليتفضل.

السيد المستشار علي الخضراوي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي وإخواني المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية، ومن السمات البارزة التي يتسم بها القطاع، ارتباطه الوثيق بالشأن العام اليومي للمواطنين على كافة الأصعدة ، وفي مختلف المجالات. وتعتبر وزارة الداخلية الإدارة الوطنية التي يلجأ إليها المواطن في كل وقت وحين، وكلما تعرض لأدنى نازلة في حياته اليومية، لأنها بمثابة الحارس الأمين على سلامة وأمن المواطنين في الحواضر والبوادي، والساهر اليقظ على الممتلكات، ومن خلال المنجزات التي تم استعراضها أثناء دراسة القانون المالي الحالي، والتفاصيل والبيانات التي أدلى بها سيادة الوزير على مستوى اللجنة المختصة، تبين بوضوح أن العنصر البشري يشكل إحدى المرتكزات التي ينبني عليها نجاح هذه الوزارة في أداء المأمورية الموكولة إليها وفق التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله لترسيخ مفهوم جديد للسلطة، وإذا كنا نتفهم الدواعي والأسباب التي تبرر سياسة التقشف التي تنهجها الحكومة، فإننا لا نزكي موقفها في هذا الشأن بالنسبة لقطاع حيوي مثل قطاع الداخلية، الذي لابد أن تتوفر له الإمكانيات الضرورية لمواجهة الحاجة اليومية الملحة للمواطنين خصوصا وأن بعض المرافق لهذه الوزارة لازالت تفتقر إلى الوسائل الضرورية للعمل، كما هو الشأن بالنسبة لبعض دوائر الأمن الوطني في مختلف مدن المملكة، والمقاطعات الحضرية التي لازالت تشتغل بتجهيزات مكتبية يلاحظ أنها أصبحت متجاوزة، بالمقارنة مع حجم الملفات والقضايا التي تتلقاها يوميا،

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

لقد تمحور النقاش حول الاختصاصات والمهام الجسيمة التي تضطلع بها هذه الوزارة والتي تساهم، كما هو معلوم إلى جانب دورها الرئيسي في توفير الأمن والاستقرار، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي والإقليمي والجهوي، ففيما يتعلق بمجال الإدارة الترابية، نعلم جميعا المجهودات المشكورة التي تبدلها لتوفير البنايات الأساسية لإدارة التراب الوطني، تتجلى أساسا في بناء مقرات الولايات والعمالات والمراكز الحضرية والقروية والمرافق التابعة لها، مع تجهيزها بالمعدات اللازمة، وفي هذا الإطار لابد من الملاحظة أن الاهتمام كثيرا ما يبقى مركزا على المناطق ذات البعد الاقتصادي مما جعلها تحظى بالسبق في الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع، على حساب الجهات المهمشة والفقيرة. وفي هذا السياق نأمل أن ينصب الاهتمام، مستقبلا، على هذه الجهات من أجل القضاء على الخلل في التوازن الجهوي الذي يعاكس الصورة المشرفة لبلادنا وما نتوق إليه من تقدم ورخاء بالنسبة للألفية المقبلة. ولا يمكن الحديث عن دور هذه الوزارة دون الإشادة برجال السلطة الشرفاء الذين يؤدون دورهم بتفان وإخلاص، ومشجبين في ذات الوقت بتصرفات من تسول له نفسه أن يتخذ المسؤولية مطية لارتكاب تجاوزات في حق المواطنين لا تقبلها بلادنا التي انخرطت في سلك الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال حقوق الإنسان، والتمسك بدولة الحق والقانون ودخولنا عهدا جديدا يتسم بإعطاء مفهوم جديد لسلطة.

سيدي الرئيس ،

السيد الوزير،

إن الحديث عن دولة الحق والقانون، يفضي بنا إلى الحديث عن إحدى مكونات الدفاع عن مقدسات البلاد، إنه الأمن الوطني، إن المديرية العامة للأمن الوطني تضطلع بمسؤوليات جسام في حفظ الوطن، ونلمس جميعا دورها الطلائعي في التدخل السريع، في جميع

الظروف والأحوال بالرغم من الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها المفوضيات سواء على مستوى البشري أو التجهيز، وإذا كان لنا من ملاحظة في هذا الشأن، فلابد من تسجيل أن عدد المناصب المالية المخصصة للإدارة العامة للأمن الوطني برسم هذه الميزانية جد ضئيل، إذا أخذنا بعين الاعتبار الخصاص الكبير الذي تعاني منه جل مفوضيات الشرطة، داخل المدار الحضاري للمدن الكبرى، حيث يشجع ذلك تنامي ظاهرة الجريمة والنهب والسرقة، وغيرها من أشكال الانحراف، وقد طالبنا في الفريق الديمقراطي ضرورة الرفع من المناصب المالية لقطاع الأمن حتى يتمكن من تغطية الحاجيات في ربوع المملكة. وإذا كان هناك مجال لتشغيل الشباب، فإن الأسبقية يجب أن تعطى لهذا القطاع الذي يعتبر فيه التوظيف استثمارا وطنيا لأننا أصبحنا في حاجة ماسة، وفي أكثر من أي وقت مضى، إلى المزيد من رجال الأمن للسهر على هيبة الدولة في مجال احترام الحقوق والواجبات.

سيدي الرئيس ،

السيد الوزير،

أخواتي وإخواني المستشارين المحترمين،

إذا كان دور الأمن الوطني يؤدي دوره بالرغم من كل ضآلة الإمكانيات، فإن القوات المساعدة لها دور وظيفي مكمل ومساعد لدور رجال الشرطة، والدرك الملكي على المستويين الحضري أو القروي، ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نقدم تحية إكبار وتقدير لهذه القوات التي تعمل في سياق الحفاظ على الأمن والاستقرار والتصدي لكل من يحاول الإخلال بالأمن العمومي. وموازاة مع دور الوزارة في مجال الأمن،فإن دورها الاجتماعي والاقتصادي يبقى حاضرا في عملهاليومي الدؤوب، من خلال الأوراش الخاصة بالإنعاش الوطني، الذي يتدخل في إنجاز مشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي في فضاءات متعددة مثل إحداث المساحات الخضراء أو صيانتها وأعمال التطهير، والنظافة للملك العام والمساهمة في المحافظة على البيئة، وفي هذا الإطار نرى ضرورة إعطاء الأسبقية لهذه الأوراش إلى الجهات والأقاليم الفقيرة والنائية قصد امتصاص البطالة المحلية وخلق توازن بين الجهات والأقاليم الميسورة والجهات والأقاليم الفقيرة.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي وإخواني المستشارين المحترمين،

أود أن أتطرق إلى الوقاية المدنية التي شكلت دوما وحدة أمنية يقظة معبأة ليلا ونهارا من أجل التدخل كلما وقعت كارثة وطنية في المدن أوالبوادي، ولابد من الإشادة ببسالة وشجاعة أفراد الوقاية المدنية راجيا أن تتخذ الوزارة الإجراءات المناسبة لتوفير التجهيزات الضرورية والفعالة لوحدات الوقاية المدنية التي كثيرا ما تجد نفسها عاجزة عن مواجهة حجم الكارثة وتطويقها بسبب رداءة التجهيزات التي تتوفر عليها، وكم من حريق نشب في مدن الصفيح أو في القطاع الغابوي، تصدت الوقاية المدنية بعزم رجالها وبسالتهم وبوسائل جد محدودة. إن المباغتة في الكوارث تحتم على الجهات المسؤولة أن تولي للوقاية المدنية أقصى ما يمكن من العناية والاهتمام حتى تتمكن من أداء واجبها في أحسن الظروف وأيسرها، وبالسرعة المطلوبة.

يمكن القول أن وزارة الداخلية في طليعة الوزارات التي سعت دوما لتطبيق اللامركزية واللاتمركز، وكانت ولازالت الساهر الأمين على تطبيق التعليمات الملكية السامية في هذا الباب، وهي صاحبة المبادرة في تفعيل دور الجماعات المحلية التي أتاحت للفعاليات الوطنية بلورة الفكرة المستقبلية لتدبير الشأن العام من طرف المنتخبين، وبالرغم من المراحل التي قطعتها بلادنا، والنتائج الإيجابية المسجلة على درب الديمقراطية المحلية، فإن العديد من المشاكل لازالت مطروحة على أكثر من صعيد، يمكن الإشارة إلى البعض منها على سبيل المثال لا الحصر :

أولا : هشاشة التقطيع الانتخابي لتراب المملكة، مما أفرز العديد من الجماعات يطغى عليها الكم على حساب الكيف الذي يتيح ممارسة دورها الوظيفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

ثانيا : ضعف الموارد المتلية لهذه الجماعات إن لم يكن منعدما في بعض الأحيان،

ثالثا : تخصيص القسط الأوفر من ميزانية الجماعات لكتلة الأجور على حساب المخصصات الموجهة للمشاريع التنموية،

رابعا : عدم توفر الجماعات في الوسط القروي بصفة خاصة على رصيد عقاري من أراضي الجموع، يمكنها من إحداث مشاريع اقتصادية واجتماعية في دائرة نفوذها الترابي،

خامسا : هيمنة الوصاية الإدارية على المقترحات والمشاريع التي تتقدم بها الجماعات إلى الجهة المسؤولة بالوزارة الوصية، عملا بمبدأ المراقبة القبلية المعمول به في هذا الإطار ولتجاوز هذه المعوقات التي يصعب حصرها فإن الأمل معقود أن تبادر الحكومة إلى إعادة النظر في القوانين المنظمة لاختصاصات المجالس المحلية في ضوء التوصيات الصادرة عن مختلف المناظرات التي نظمت لهذا الغرض.

سيدي الرئيس،

لن أختم كلمتي دون أن أنوه بالتعبئة الدائمة واليقظة لوزارة الداخلية وتجندها وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في العهد الجديد الذي دشنه حفظه الله منذ توليه عرش أسلافه المنعمين، معربين في ذات الوقت عن فخرنا لترسيخ ثقافة جديدة لدى أبناء هذا الوطن في مجال حقوق الرنسان، بفضل الإرادة الملكية السامية وتضافر جهود ذوي النوايا الحسنة مما أهل بلادنا أن تكون مثالا يقتدى به في هذا المضمار، تلكم سيدي الرئيس بعض الملاحظات والارتسامات التي ساهم بها الفريق الديمقراطي في إثراء النقاش حول هذا القطاع الذي نرجو أن يبقى دائما في مستوى طموحات أبناء هذا البلد البررة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد أحمد التويزي عن فريق الاتحاد الدستوري.

السيد المستشار أحمد التويزي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

أتشرف بتقديم مداخلة فريق الاتحاد الدستوري فيما يخص هذه الميزانية القطاعية لوزارة الداخلية. في البداية لابد أن نشير إلى الدور الأساسي والدور المهم الذي تقوم به هذه الوزارة، لأنها الوزارة الوحيدة التي لها اختصاصات واسعة ولها مجالات لتدخل واسعة ولها كذلك اتصال مباشر مع السكان في جميع أنحاء مناطق المملكة سواءا في الحواضر أو في البوادي، إذن الحضور لوزارة الداخلية المباشر مع السكان يعطيها أهمية وأهمية قصوى، نحن لن نتكلم على الميزانية، عن ميزانية التسيير ولا عن ميزانية التجهيز، كيف كانت هذه الميزانية، فهي ميزانية تبقى دائما دون المستوى المطلوب، دون المستوى... دون التوازي ما بين اختصاصات التي لهذه الوزارة والمسؤوليات المناطة بهذه الوزارة، فقلت أنها لها حضور بالغ من السكان، فلا يمكن أن نتصور أن أية عمليات كيفما كانت هذه العملية أن تقوم أو أن ترتكز أو تتم الا بحضور وزارة الداخلية أو من يمثل وزارة الداخلية، التبليغ وزارة الداخلية إذا كان الدخول المدرسي وزارة الداخلية فيها، وزارة الصحة وزارة الداخلية فيها، ووزارة البريد تلعب فيه وزارة الداخلية دور أساسي، إذن وزارة الداخلية فهي وزارة تتدخل ولها دور أساسي في جميع المسائل التي تكون في المملكة سواءا في العالم القروي أو في العالم الحضري، إذن دور أساسي كيفما كانت هذه الميزانية فلن تكون في المستوى المطلوب. فيما يخص الادوار، فالأدوار هي متعددة نأخذ دور الأمن ففي البداية لابد أن ننوه بالمجهودات الجبارة والعمل الجاد والشاق على مدى 24 ساعة، ماكاين شاي سوايع إضافية فيما يخص الأمن، العمل الذين يقومون به بالمحافظة على ماذا؟ على سلامة المواطنين، على سلامة ممتلكات، على سلامة الارواح، إذن ننوه بهذه الفئة من المغاربة الذين نطالب من الوزارة ومن الحكومة أن تعطيهم العناية الكاملة والعناية اللازمة، إذن لا يمكن أن تتصور رجل أمن مسؤول عن أمن المواطنين ونلقاه يسكن مع الجيران في بيت، هذا غير مقبول، كيوحل غير مع السلاح الذي اعطي له أين تخبئه، لأنه هو معه، 60 و 70 ساكنة في دار واحدة إذن المسألة غير منطقية، إذن لابد من اعادة النظر فيما يخص الامكانيات المادية المخول لهذا الجهاز، لا يمكن كذلك إن نلاحظ الدوريات في بعض المناطق، الدوريات كتمشي... اسطافيط كيتقضى لها ليصانص، اشحال من واحدة نلتقي بها وما عندها شاي المازوط، إذن هذه المسألة ديال الامن ما فيها شاي تقشف وما فيها شاي شي حاجة... شي مسألة سرية لابد باش نعطيوهم

الامكانيات اللازمة باش يقوموا بعملهم الذين يقومون به ونشكرهم عليه، ونشكرهم على وطنيتهم لانهم بدون هذاك الوقوف الساعات الطوال و24 ساعة على 24 ساعة لن يتأتى هذا الأمن وهذا الاستقرار الذي تنعم به المملكة وهذا الأمن كما قلت سابقا الذي نحسد عليه، نحسد على هذا الامن اللي عندنا منذ الاستقلال هذا الامن ما كاين حتى في شي بلاد ونحسد عليه من أطراف اللي هي خارجية متعددة، إذن ننوه بهاد الرجال، فيما يخص... لابد كذلك عندما نتكلم عن رجال الأمن كاين الامن الداخلي الذي يقوم به هؤلاء الناس ونشكرهم عليه، كاين كذلك الأمن الخارجي الناس الذين في حدود الوطن، في المطارات في حدود المطار الذين يدافعون والذين هم حراس الاستقرار، حراس المغرب، حراس الأمن سواء كان خارج الامن الاقتصادي من تخريب من كذا... إذن عندنا.. عندهم واحد الدور الذي هو أساسي الذي هو لابد لأي مغربي كيفما كان نوعه أن يشكر وأن ينوه وأن يفتخر بهذه الاجهزة، لماذا؟ لأنها أبانت عن جدارتها وأبانت عن استحقاقها، لماذا؟ لان المغرب من الدول الوحيدة على الصعيد الدولي التي نعمت بالاستقرار منذ استقلالها ونحمد الله على هذه المسألة. كاين كذلك مشكل الوقاية المدنية تكلموا عليه الناس الوقاية المدنية لابد أن تعطيها القيمة لابد أن نعطيها الامكانيات اللازمة، لان تتدخل في البر وفي الجو وفي البحر، تتدخل في الحرائق، تتدخل في الفياضانات تتدخل في عدد من المساءل ولا يعقل على أنه مثلا مدينة كمراكش يكون فيها 5 أو 6 كاميونات ومدن مثلا في مستوى 20.000-30.000 سكان ما فيهم شاي الوقاية المدنية إذن نطالب من الحكومة أن توفر الإمكانيات وتوفر كذلك الامدادات اللازمة لهذه الفئة من الرجال وتحسين كذلك وضعيتهم التي هي وضعية في الواقع مزرية، وضعية لا تشرف هذا البلد. كذلك فيما يخص القوات المساعدة نفس الشكل... نفس الشيء فيما يخص القوات المساعدة هؤلاء الناس في الواقع نحشم إذا قلنا باش كيتخلص، نحشم، إذن لابد من الحكومة على أنها لابد أن تعطي القيمة لهؤلاء الناس والعمل الجبار الذي يقومون به، راه كيطلب السوايع الإضافية زيادة على أن هؤلاء الناس كلهم كيخدموا نقولها بصريحة العبارة، غير هؤلاء الناس ما عندهم شاي نقابات التي تدافع عنهم، وبالتالي وقت ماكاين شي اتفاق ما بين نقابات فيما يخص واحد العدد من المسائل، هذوك حتى شي واحد ماكيهدر معهم، إذن احنا من منظور وطني، من منظور لأن هذوا هم علاش ركيزة ديال الأمن الذي ننعم به، على هؤلاء الناس على هؤلاء الرجال وبالتالي لابد من الدولة ماشي تحت الضغط من نقابة معينة أو نقابات معينة، تحت المشروعية، أي تكون عارفة على أنه لابد أن تحسن هذه الوضعية لهؤلاء الناس الذين هم ركيزة الأمن في البلاد.

كاين كذلك الإدارة الترابية وعلى رأسها إدارة ترابية من قواد ومن رؤساء الدوائر ومن شيوخ، إذن في البادية لا يمكن إن تتصوران شي حاجة تتوصل إذا لم يكن الشيخ والمقدم، ما يمكن شاي، تلقيح فاش تيكون المقدم، كما قلت الصحة كما أي عملية كيفما كانت دائما داخل فيها دائما يلعب فيها دور أساسي، كاين الشيخ اللي... والمقدم والشيخ اللي كيركب على البلغة 5 ساعات، 6 ساعات باش يوصل الخبر، باش يوجد لوزارة الصحة أو باش يوجد لوزارة التعليم، باش يوجد لكن لوزارة التجهيز، باش يوجد واحد العدد من المسائل وهؤلاء الناس لابد من أن نمكنهم بإمكانيات، لابد أن نحترم ما يقومون به، نحن لسنا ضد... لسنا من أولئك الذين يقولون على أن الشيوخ والمقدمين راه لا دور لهم، عندهم دور أساسي، راه ماكاين شاي الأمن، ماكاين شاي القائد إذا لم يكن الشيخ والمقدم، وماكاين شاي رئيس الدائرة إذا لم يكن القائد وماكاين شاي العامل إذا لم يكن هؤلاء الناس، إذن الأمن متسلسل، إذن الأمن والعمل كثير منصب على هؤلاء، ولابد للوزارة، ولابد للحكومة أن تعتني بهؤلاء... بهذه الفئة من الناس.

كذلك عندما نتكلم على السلطة الترابية لابد أن نتكلم على الذي يترأس هذه السلطة الترابية الذين هم الولاة والعمال هناك واحد الطرح مغلوط ونحن في المعارضة وفي الإتحاد الدستوري هذا الطرح المغلوط فهو واحد العدد من الجرائد التي هي تقول وتؤثر على الرأي العام على أن الولاة والعمال عندهم اختصاصات اللي هي كبيرة جدا، ماعندهم اختصاصات كبيرة إذا قورنت بدول متقدمة، بدول اللي عندها في اللامركزية وفي الديمقراطية عندها واحد الوقت طويل إذا قارننا فرنسا «ليبريفي» ديال فرنسا عندهم أكثر اختصاصات أكبر من اختصاصات التي اعطيت للولاة والعمال، إذن هذا طرح مغلوط الذي نسمعه في

الجرائد ونسمعه في واحد العدد من المسائل كاين طرح آخر ونقوله من هذه المنصة على أنه هذا الطرح سمعناه هذه 3 أشهر أو 4 أشهر على أن الولاة والعمال يجب باش يكونوا مباشرة مع الوزير الأول، نحن ضد هذا الطرح الوالي والعامل لا يجب أن يكون سياسيا، فالإدارة فالوزير الأول يمكن هذا الوزير الأول غدا سيكون وزير الأول آخر، إذن لم ندخل السياسية فيما يخص وزارة الداخلية، إذن هل طرح آخر مغلوط، فهم عمال صاحب الجلالة أولا والإدارة الترابية عندها خصوصيتها التي هي بحكم اختصاصاتها وبحكم عملها وبحكم كذلك عملها في تنظيم الانتخابات، فلا يعقل على أنه هذه المسائل تكون تحت سلطة أي وزير كيفما كان الوزير، يكون الوزير الأول سواء من اليسار أو من اليمين، إذن يكون ذاك الطابع اللي هو عامل صاحب الجلالة وكذلك في الفصل 102 من الدستور الذي... لأن هذه مؤسسة العامل، نص عليها الدستور في الفصل 102 على أنه مندوب الحكومة، على أنه منفك المقررات، إذن واحد العدد من المسائل التي لا نحن في الاتحاد الدستوري وفي الأحزاب المعارضة على ما أظن على أنه لا يمكن بتاتا أن نمشي في اتجاه هذا الطرح اللي هو طرح مغلط وطرح من ورائه مشاكل أخرى ومن ورائه سوء نية فيما يخص هذا الطرح وهؤلاء الناس الذين ينادون بهذا الطرح .

فيما يخص عملهم، فيما يخص الوصاية على الجماعات المحلية، نتكلم كثيرا على أن الوصاية ثقيلة، الوصاية كاينة في فرنسا، «ليبريفي» «ليبري كيدير» «لو كنترودو ليكالي» في فرنسا اللي عندها 200 عام ديال ديمقراطية، وكيف تريدون على أن المغرب الذي تجربته تجربة بسيطة جدا ما بقات شاي تكون الوصاية، تخفيض الوصاية نعم ولكن حذف الوصاية لا يمكن أن نعمل على حذف الوصاية، لماذا لان التجربة التي هي بسيطة جدا 26 عام من 76 ماشي شي تجربة اللي هي كبيرة، زيادة على أن الجماعات المحلية باختصاصاتها الواسعة، عندنا اختصاصات واسعة عندنا 15 على أقل تقدير، عندنا 15٪ ديال رؤساء الجماعات أميون، إذن ما يمكن شاي نخليو هذه المسألة إذن لابد أن تكون هذيك الوصاية، ذيك الوصاية التي فيها مراقبة، ثم التتبع، ثم كذلك إذا كان شي اعوجاج أن رجل السلطة الذي هو انسان مثقف، الذي تخرج من الادارة، الذي عنده مستوى معرفي كذلك، الذي عنده مستوى فيما يخص ان تكون هذه الوصاية وصاية التي هي ليست وصاية للتعجيز ولكن وصاية باش تورني، باش ترتب مسائل ديال السادة رؤساء الجماعات، ثم الوصاية الادارية هذه الوصاية الادارية كاينة الوصاية المالية التي تبث فيها وزارة المالية، إذن ففيما يخص الوصاية لابد أن تكون هناك وصاية ولكن وصاية في اتجاه أنه لتحسين ظروف عمل هذه المسائل ديال الجماعات المحلية، لان مراقبة العمل الجماعي لا بد من مراقبته، لابد أن نراقب العمل الجماعي، لابد كذلك من تنفيذ... من السهر على تنفيذ... إنها تسهر على تنفيذ مقررات المجالس الجماعية، هي التي تنفذها مراقبة المشروعية، تقويم كذلك الذي ذكرته، إذن اختصاصات التي هي لابد أن تكون، يمكن أن نطلب بتطويرها بشكل أو بشكل آخر، ولكن لا يمكن لنا كما قال الاتحاد الدستوري أن نطالب بالرفع النهائي لهذه الوصاية، فيما يخص اللامركزية، فاللامركزية أقره الدستور بعد اختياره كخط استراتيجي من طرف المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني وأكده كذلك في جميع خطبه وارث سره جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، فيما يخص هذه اللامركزية، هناك الجماعات المحلية، الجماعات المحلية هناك طرح يقول على انها كثيرة، إنه إذا قسمنا أن وزارة الداخلية قسمت التي هي من السلطة التنظيمية التي هي مكلفة بهذا الشيء، الرأي القائل على أن عندنا تقريبا 1445 جماعة أو ما فوق ما أظن شاي، على أن هذا التقسيم الذي هو تقسيم كبير، كثرنا في الجماعات المحلية وما عندهم شاي كذا، ولكن إذا بغينا ندير واحد تقييم الذي هو منطقي كنشوف إن جماعات مناطق التي لم تكن فيها ادنى مسألة ما فيها بوطو ديال الضوء، الآن أصبح فيها مقر الجماعة، أصبح فيها مستوصف، أصبح فيها الضوء وأصبح فيها واحد «نوايو» ديال واحد المدينة التي ستكون من دابا واحد 50 أو 60 سنة، إذن التقسيم ماشي التقسيم الذي كان جاء في نظرنا احنايا انه ليس بتقسيم أتى باش غير يجي وتكون جميع المسائل، ولكن لتطوير هذه المسائل، إذا شفنا منذ التقسيم الأخير ما وصلت إليه المناطق الجماعات الفقيرة التي ليست لها إمكانيات أن ذوك السكان توصلوا بشيء من هذه الميزانية ديال الجماعة الام، إذن ما كثير شاي ونقارنها مع عدد الجماعات الموجودة مثلا في فرنسا التي بها 32.000 جماعة في فرنسا إذن احنا 1500

ماشي شي حاجة كثيرة فيما يخص العدد، بهذه الجماعات المحلية عندنا واحد... لا يمكن بتاتا أن نقارن هذه الظفرة التي... هذا التطور الديمقراطي الذي طرأ فيما يخص الجماعات المحلية في المغرب، لا يمكن أن يقارن بتاتا مع أي دولة إلا إذا قارنها مع الدول المتقدمة، كاين تطور من 76 من ظهير شتنبر 1976 كان هناك تطور كبير وكان هناك تراكمات فيما يخص التجربة وافرزت هذه التجربة افرزت فعاليات، افرزت أطر، أفرزت مسائل أخرى التي هي من السكان التي تملست على ماذا؟ على الشأن العام، على التدريب على اختصاصات، إذن فتجربتنا فيما يخص الجماعات المحلية تجربة مشرفة، تجربة مشرفة من جميع النواحي، ولكن بعد كما قلنا على أن هذا العمل بعد أن مضى على تطبيق ظهسر 76 تقريبا 26 سنة، فلا بد على أن القانون كيفما كان هذا القانون أنه سيفرز كيبان أن هناك بعض الاختلالات أن هناك بعض المشاكل لابد التي لابد من مراجعتها ولابد من تبسيطها ولابد من الزيادة، ولابد من اعطاء... من اعادة قراءة هذا الظهير دايل شتنبر 1976، حتى يتلاءم مع المعطيات الجديدة.

العمل الجماعي فهو لا يمكن أن نتصور في نظرنا لا يمكن شي واحد يتصور الديمقراطية بدون عمل جماعي، الجماعات المحلية هي أساس الديمقراطية، تم كيتعلم المواطنون الديمقراطية، تم كيتعلم المواطنين ممارسة الشأن العام المحلي، إذن فهي أساس الديمقراطية، لعبت كذلك الجماعات المحلية واحد دور أساسي فيما يخص محاربة البطالة، وكنفكر وكنتفكر الثقل ديال التوظيفات اللي كانت في الواقع ، حتى التوظيفات التي اثقلت كاهل الميزانية ديال الجماعات المحلية، ولكن ماكاين مشكل في إطار توافق وطني، في إطار محاربة هذه الآفة تحملت الجماعات المحلية هذا الثقل فيما يخص التوظيفات ونلقى الآن على أن عدد من الجماعات المحلية فيها عدد أكبر مما تحتاج إليه من موظفين ومن أعوان ولكن الله غالب دخلنا في هذا الإطار ودخلنا فيما يخص المحاربة، فيما يخص التخفيف من عبء البطالة، كذلك فيما يخص التجهيز، فيما يخص الاستثمار كنشوفو مثلا تطوير الاستثمار في المغرب أي الجزء ديال الاستثمار الذي تقوم به الجماعات المحلية الآن جزء مهم جدا إذن فالاستثمار الذي تقوم به الجماعات المحلية جزءكبير، إذن وكيخدم مهما كنتكلم على الاستثمار نتكلم على التشغيل، نتكلم على المسائل أخرى التي لها علاقة بالاستثمار كذلك لابد أن نذكر بعض المشاكل، إذن المشاكل اللي هي كاينة، اللي حسنا بها احنا كممارسين أو كناس اللي قريبين من العمل الجماعي، كاين مشاكل اللي هي كثيرة وكثيرة جدا فيما يخص هذاك الظهير ديال 76، منها المشاكل التي نسمعها في الجرائد دائما كالحسابات الادارية، عدم تمثيل الاقلية داخل المكاتب، المكاتب الجماعية ما فيها شاي الاقلية، الأغلبية تدير اللي بغات في الجماعات المحلية ماكاين شاي التمثيل ديال الأقلية داخل المكتب باش يعرف آش كيروج داخل المكتب، إشكالية كبيرة لابد هذا التغيير أو هذا التعديل ديال الظهير لابد أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة، عدم وضوح اختصاصات أعضاء المكتب ماكاين شاي وضوح الرئيس ونوابه، ولكن ماكاين شاي اختصاص ماكاين شاي توضيح الاختصاص فيما يخص النائب الأول أو النائب الثاني أو المقرر، ماكاين شاي اختصاص واضح، إذن لابد من أن نميز وأن يكون هناك اختاصاصات واضحة فيما يخص.... المشاكل التي تطرحها إقالة الرئيس من دابا عامين، كتكون إقالة الرئيس داخلة في الفصل 7، إذن كنشوف المشاكل كبيرة جدا على الصعيد الوطني التي تطرحها هذه الاقالة، احنا ماشي ضد الاقالة، إذا كان رئيس المجلس في المستوى لابد من أن نعطي للمجلس واحد القانون وواحد القوة باش يمكن يراقب، باش يمكن أنه هذا الرئيس إذا لم يكن صالحا أنه تتم إقالته، ولكن كيقولوا الناس واحة كتخنز الشواري، إذن واش هذا الاقالات كلهم في اتجاه الصحيح، إذن كاين هناك استعمال هذا الفصل في مسائل أخرى لا علاقة لها بالتسيير ولا علاقة لها بالمسائل في حسابات شخصية ومسائل سياسية، لماذا؟ لأننا في المغرب سيسنا الجماعات المحلية الشيء الذي لا يكون في الخارج، اللجان المحلية ماخصها شاي تدخل لها السياسة ولكن احنا سيسنا الجماعات المحلية ديالنا، الاقلية الأغلبية إلى آخره، مما يترتب عن ذلك من مشاكل يتخبط فيها الجماعات المحلية، إذن لا بد من اعادة كذلك.. هنوا بعض النقط لان كثير هذاك الشي ديال... هناك واحد العدد ديال المناظرات الوطنية التي قامت بدراسة هذا المشروع، بدراسة المقترحات، إذن قراءة هذوك المسائل ...كاين الكثير والكثير الذي يمكن أن تتم معالجته عن طريق هذه المسألة التي أطلب وزارة الداخلية باش تجي به

بسرعة هذا الميثاق هذا تجي به بسرعة باش يمكن لنا هؤلاء المستشارين الجماعيين اللي واحد العدد فيكم، نصف فينا تقريبا 2/3 أو 4/5 اللي جاونا، جاونا من الجماعات المحلية، إذن لابد من أن ينظروا في هذا المشكل ونطلب من وزارة الداخلية علاش تجيب بسرعة لتتم مناقشته مسبق العين، كذلك لابد من إعادة النظر أن وزارة الداخلية في واحد الوقت دارت واحد المسطرة، واحد العديد ديال المعايير لتقسيم ثيقيا على الجماعات المحلية، هذاك المسألة، مزيانة بزاف ولاحظنا في الجماعات المحلية أن حصة الجماعات المحلية من القيمة... من حساب الضريبة على القيمة المضافة إنها قد تطورت نقولها أي تطورت في الجماعات الكبيرة والصغيرة إذن هناك تطور فيما يخص حصة الجماعات المحلية إثر هذوك التقسيم حول معايير معينة اللي كانت دارت، ولكن الآن جربنا هذه المسألة من 94 أو من 95، إذن لابد الآن من أن يكون هناك منظور جديد آخر لابد من أن تأخذ هذه الحصة للعالم القروي الجماعات القروية التي ليس لها إمكانيات لابد من أن نفكر في طريقة معينة باش يمكن لنا نعاونو الجماعات الفقيرة والجماعات التي ليس لها الامكانيات في طريق لان باش تقول عدد السكان ونقول المداخيل هذه الاجراءات كلها فهي تسير ضد الجماعات الفقيرة وكنزيد للجماعات الغنية، ما يمكن شاي نقول مثلا الجماعات الفقيرة واحد... جماعة لابأس عليه كتبدل البانتيول ديال الزناقي وكندير النيروت والگودرون وجماعات أخرى مازال ماعندهاشاي الماء الصالح للشرب وماعندها شاي الطرقات، ماعندهاشاي المقرات فاين تسكن، إذن لابد من إعادة النظر حتى نعطي للجماعات ديال العالم القروي الفقيرة حصة أكبر من حصتها الآن التي تأخذها من حصة الضريبة على القيمة المضافة.

كذلك لابد من أن نفكر في دور... نفعل دور نقابات الجماعات المحلية، فمفهوم «ليساندیكا أنتووركو مني» كاين في فرنسا يلعب دور الذي هو كبير، إذن لابد أن نفعل دور النقابات ديال... الآن ماكاين كثار شاي لماذا؟ لان الامكانيات المرصودة لها، ثم الاختصاصات المعطية للنقابات ليست باختصاصات كبيرة، يعطيون نسبة مائوية حسب السكان للصندوق ديال النقابات الجماعية المحلية ولكن تبقى ذاك المسائل المرصودة قليلة جدا، بالنسبة للأعمال التي هي يمكن لا يمكن أن تأخذها جماعة قروية لوحدها أو ما يمكن شاي يديروها 2 جماعات، إذن كيديرها ذاك لوساندیكا انتوركيمنال، اذن ما يمكن لها شاي تكون الان أن الدولة خص تأخذ، ان تعطى الحصة من الضريبة على القيمة المضافة لهذه النقابات، لابد باش تعطاها ولابد كذلك باش تفكر، وصت الوصاية على أن تعطي واحد القيمة واحد النسبة المائوية من الفائض في ميزانية الجماعات المحلية يكون مقرر، ماشي على حساب السكان، لان كاين السكان، جماعة فيها السكان كثر، وهي فقيرة، وستعطي أكثر من واحد جماعة ما فيها السكان وعندها مداخيل ستعطي أقل منها، وبالتالي لابد من التفكير في أننا هذاك الصندوق أو ذاك نقابات الجماعات يتعطوها نسبة من الفائض التي تتدير شي جماعة، ندير 10٪ أو 5 ٪ أو... السلطة الوصية يمكن لها تشوف، تحسب كيفاش يمكن لها إنها تمول هذه النقابات التي يجب عليها أن تلعب دور الذي هو كبير جدا، وكذلك تعمل على توسيع مجال اختصاصاتها، كاين كذلك مجالس الجهات، نص الدستور على الجهة، فالجهة أراد من أراد، شاء من شاء، كره من كره، فالجهة مفهوم استراتيجي خططه جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني للمغرب، فلا يمكن بتاتا التراجع عن هذا مفهوم الجهة، إذن الجهة نص عليها الدستور، وكان اختيار ملكي موفق، وكان أكد عليه كذلك جلالة الملك محمد السادس، في خطابه، إذن لا محيد لنا عن الجهة، ماذا نلاحظ؟ مداخيل الجهة، وقلنا للسيد وزير المالية، قلنا له أن الحكومة الحالية ونقولها بصراحة لا تومن بالجهات، نكون واعين ثم اللي احنا متشائمين أن الحكومة الحالية لا تومن بالجهات لحسابات يمكن تكون حسابات حزبية أو حسابات كذا لاتومن لماذا؟ لأن التنصيص على 1٪ من محصول الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل، واش هذه الجهات كلها هذه القرقعة قائمة على الجهات، وكنشوف الآن ماذا يجري في المجالس 110 من الأعضاء في ميزانية زهيدة إذن اعطيناها في بدايتها عند تأسيس الجهة اعطيناها واحد التضخم وواحد المسألة اللي... وواحد المشاركة التي هي فعالة ولكن في آخر المطاف لا امكانيات، لا مقرات لاكذا، لا يديك، لا يخليك وطلبنا منذ سنتين على أن الدولة لابد وزارة المالية باش يمكن تعطي الدعم الكامل، تقول لك، يقول لك وزير المالية هذا 1٪ راه كتزاد كل سنة إذن سيزداد هذا الشيء،

السيد الرئيس،

لقد قطعت بلادنا أشواطا مهمة على درب اللامركزية، وتدعم هذا التوجه بفضل فلسفة الجهوية في أفق ترسيخ الديمقراطية المحلية وتوظيف التنوع والغنى الذي يميز بلادنا في المجال الثقافي والاقتصادي لخدمة الوحدة الوطنية ليحتل المغرب المكانة اللائقة به في مصاف الأمم والشعوب. وفي هذا السياق، وارتباطا مع المهام الموكولة لوزارة الداخلية، فإننا نستحضر القفزة النوعية التي أحدثها صاحب الجلالة نصره الله، بخصوص علاقة المواطن بالدولة انطلاقا من المفهوم الجديد للسلطة الذي أسس له جلالته نظريا، عندما أكد على ضرورة تفعيل ورعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية وتقوية التواصل البناء مع المواطنين كما أعطى جلالة الملك أيده الله المثال والنموذج عمليا، حيث حرص منذ توليه عرش أسلافه الكرام على ملامسة مشاكل المواطنين في مختلف ربوع الوطن وكشف من الإشارات والقرارات التي تؤسس لعهد جديد يقوم على تعميق الديمقراطية وتقوية قيم التضامن والعناية بالفقراء والمعوزين، معطيا بذلك الانطلاقة لتعبئة وطنية متواصلة لمحاربة الفقر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

إننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي، نعتبر أن مضمون الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية ينسجم بشكل عام مع الأدوار الجديدة الموكولة لهذا القطاع ويؤهله نسبيا لإنجاز ما أوكل إليه من مهام، وندعو إلى المزيد من الاجتهاد لتجسيد مفهوم السلطة الجديد على كافة الأصعدة والمستويات، فسواء تعلق الأمر بمناصب الشغل الجديدة المقدرة ب 2500 منصب والتي ستوجه أساسا للمصالح الساهرة على أمن وسلامة المواطنين أو في مجال التجهيز حيث تهدف الميزانية لتمويل برامج إنجاز المشاريع الإدارية والأمنية دعما لسياسة اللاتركيز وتحسينا لتدبير الشأن العام، أو بالنسبة لبرامج إنعاش الشغل في إطار أوراش الانعاش الوطني وكذلك مواصلة برنامج التنمية الاقتصادية والقروية للريف الغربي بهدف تحسين ظروف العيش في المناطق الجبلية، ففي كل هذه الموضوعات، نثمن ما بذلته الحكومة من جهود وندعوها للمزيد من البذل والعطاء، خاصة وبلادنا تعاني لسنة أخرى من كارثة الجفاف. وبهذه المناسبة واعتبارا لمحنة الجفاف، نود أن أن نثير انتباهكم السيد الوزير إلى ضرورة تجنيد المصالح المركزية للوزارة وتعبئة مصالحكم الخارجية إقليميا ومحليا لكي يتم تنفيذ البرامج المرتبطة بوزارتكم بجدية ومسؤولية والاستحضار الدائم للتوجيهات الملكية السامية في موضوع التضامن ومحاربة الفقر وكذا فلسفة حكومة الإنقاذ في مجال التخليق والترشيد والتوظيف العقلاني للامكانيات وإشراك المواطنين في تدبير شؤونهم اليومية.

السيد الرئيس،

ونحن نتداول في ميزانية وزارة الداخلية لا يمكن أن ننسى الدور الحيوي الموكول لهذا القطاع في مجال دعم اللامركزية، وفي هذا الإطار وإذا كنا نثمن ماتبذله المديرية العامة للجماعات المحلية من مجهودات محمودة لتحسين التسيير والتدبير المالي والتجاوب الذي تبديه لحل بعض المشاكل المتعلقة بالتجهيز خاصة بالنسبة لبعض الجماعات القروية الفقيرة، فإننا ندعو لمواصلة الجهود لدعم الاستثمارات المحلية وتوظيف كل إمكانيات التمويل المتاحة بعقلانية وترشيد للقضاء على مظاهر التخلف وتجاوز النقص الكبير في التجهيز خاصة في العالم القروي.

إن الحديث عن مالية الجماعات المحلية ووصاية وزارة الداخلية والاختلالات الكبرى المعروفة في هذا المجال يحيل بالضرورة على موضوع التقطيع الإداري والترابي الذي يشكل في نظرنا أحد أوراش الاصلاح الأساسية التي يجب مباشرتها في أقرب الآجال، من خلال مراجعة شاملة لظهير العمل الجماعي وإعمال مبدأ المراقبة البعدية والحرص على أن يسود القانون والضرب على أيدي كل من تسول له نفسه خيانة الأمانة. إن مباشرة هذه الإصلاحات هو الكفيل بتهييئ كل شروط النجاح للديمقراطية المحلية وتكرس فلسفة اللامركزية وتفعيل مضمون اللاتركيز خدمة لمصلحة هذا الوطن ولمستقبل ساكنته، وانسجاما مع دورنا كفريق ضمن الأغلبية. نساند الحكومة بالملاحظات

والاقتراحات أساسا. نود المساهمة ببعض المقترحات التي نعتبرها أساسية لتطوير هذا القطاع وجعله أكثر فأكثر في خدمة الوطن والمواطنين تبعا للإختصاص الوظيفي لمختلف مديريات الوزارة آملين أن تلقى هذه الأفكار طريقها إلى التطبيق.

فعلى مستوى الإدارة الترابية نقترح ما يلي:

1. وضع نص يحدد الوضعية القانونية للشيوخ والمقدمين يحدد حقوقهم وواجباتهم وشروط تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم.

2. العناية بالوضعية المادية والمعنوية لرجال الأمن والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، الذين يؤدون أنبل الخدمات للمجتمع، وتحفيزهم لمزيد من البدل والعطاء وتحصين آليات وأنظمة عملهم ضد كل الانزلاقات والانحرافات التي تمس بشرف المهنة وبما يضمن انخراطهم الكامل في التطور السياسي الذي تعرفه البلاد.

3. توحيد مسطرة إحداث الجمعيات على الصعيد الوطني وإلزام رجال السلطة بذلك في انتظار الإصلاح الشامل لقانون الحريات العامة، اعتبارا للأدوار الطلائعية في المجال التنموي الذي تلعبه فعاليات المجتمع المدني.

4. إخراج المخطط الأمني الوطني إلى حيز الوجود وعلى مستوى المالية المحلية ندعو الى:

- توسيع الوعاء الضريبي عبر مراجعة القانون 30.89 حول الضرائب المحلية.

- منح المجالس الجماعية هامشا من الحرية عبر تليين التعامل مع قيد الوصاية فيما يتعلق ببعض المقررات المتخذة.

ومن أجل تفعيل أفضل لعملية مراقبة الأسعار وحماية المستهلك نقترح إعطاء رجال السلطة المحلية إمكانية ضبط المخالفات المتعلقة بالأسعار وإشراك الجماعات في عملية توزيع الدقيق الوطني المدعم.

منح الصلاحية للبياطرة العاملين بالجماعات المحلية لمراقبة صحة الحيوانات والمنتوجات الحيوانية وإعطائهم صفة ضباط الشرطة القضائية في هذا المجال.

أما فيما يخص أراضي الجموع فإننا نطالب بإخراج التوصيات المنبثقة عن المناظرة الأولى حول أراضي الجموع إلى حيز التطبيق، وذلك من خلال إصلاح النظام القانوني لهذه الأراضي من أجل استثمارها بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني.

إن مباشرة الوزارة لأوراشها الكبرى المتعلقة بإصلاح ميثاق التنظيم الجماعي والنصوص المواكبة له أو المكملة له كمدونة الانتخابات وظهير 1963 حول مجالس الأقاليم والعمالات ستتيح المجال واسعا أمام التغيير في مجالات حيوية ترتبط أيما ارتباط بحياة المواطنين وتؤهل الجماعات المحلية للانخراط بدينامية وفعالية في مسلسل التنمية المحلية لما فيه مصلحة بلادنا وشعبنا الذي يطمح إلى العيش الكريم في مغرب الحق والقانون واحترام الحريات والحقوق وهو لأجل ذلك يعلق آمالا كبيرة على حكومة التناوب التي سنعمل جميعا وسنحرص حرصا شديدا على إنجاح تجربتها التي أراد جلالة المغفور له الحسن الثاني، وزكاها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، والسلام عليكم.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، عن فريق جبهة القوى الديمقراطية، الكلمة للمستشار السيد حميد كوسكوس، تفضلوا.

السيد المستشار حميد كوسكوس:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

اتشرف بأن أساهم باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية، في مناقشة هذا الحوار المتعلق بقطاع الداخلية والجهات والجماعات المحلية الذي له حضور متميز ومرتبط بمختلف جوانب الحياة اليومية للمواطن. وأهم ما ينبغي الانطلاق منه هو تسجيله باعتزاز هو الخطاب الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في غشت الماضي بالدار البيضاء والذي دعا فيه جلالته إلى ممارسة مفهوم جديد للسلطة، يقوم على تغيير علاقة الإدارة بالمواطن لتحسين هذه العلاقة لتكون الإدارة

في خدمة المواطن وليس العكس، وعلى احترام القانون والتخفيف من البيروقراطية وتعقد المساطر ومحاربة الرشوة والشطط في استعمال السلطة، إنه العهد الجديد، الذي يريده جلالته حفظه الله عهد ترسيخ دولة الحق والقانون وتوسيع الحريات العامة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لوطننا، وقد وضع جلالة الملك ثقته في السيد وزير الداخلية للسهر على ممارسة هذا المفهوم الجديد للسلطة، والعمل على تنفيذ توجيهات جلالته، بما يخدم مصالح شعبه الوفي، ويخدم تقدم بلادنا وتنميتها الاقتصادية والإجتماعية. ولقد تبين فعلا، خلال الشهور القليلة الماضية أن وزارة الداخلية شرعت في تنفيذ هذا التوجه، من خلال تغيير عدد هام من العمال أو نقلهم إلى أماكن أخرى، وتوقيف بعضهم ممن أساءوا التدبير أو استعمال السلطة، ومن خلال القيام بعمليات تفتيش في الجماعات التي تحوم شبهات حول تسييرها المالي، وهذه الإجراءات نعتبرها مؤشرات هامة في اتجاه التخليق ورسائل لكل رجال السلطة، خاصة أولئك الذين ألفوا ممارسات تسيء إلى وزارة الداخلية، التي مع الأسف تتحمل تجاوزاتهم على المستوى السياسي، وتسيئ إلى بلادنا وعهدها الجديد.

أيها السادة والسيدات،

إن طبيعة مجلسنا الذي يكون ممثلو الجماعات المحلية ثلث أعضائه، تجعلنا نركز بشكل خاص على قضايا ومشاكل الجماعة المحلية التي هي الخلية الأولى والأساسية لنظام الجهة واللامركزية الذي اختارته بلادنا كأسلوب فعال للتنمية المحلية والجهوية والتي هي أيضا الخلية الأساسية لممارسة الديمقراطية وإشراك المواطنين، عبر ممثليهم في تسيير شؤونهم بشكل مباشر، إن هذا الاختيار الصائب، دون شك، بحاجة إلى تطبيق فعلي الذي يحتم تطوير التشريعات المتعلقة بنظام الجهة حتى تصبح أكثر انسجاما مع هذا النظام، وبهذا الصدد فإن المراجعة الشاملة للميثاق الجماعي الذي أصبح متجاوزا، تطرح نفسها بإلحاح واستعجال ونسجل التزام الحكومة، من خلال تصريح السيد الوزير الأول أمام البرلمان في يناير الماضي، بهذه المراجعة التي نتساءل، بهذه المناسبة عن سبب تأخر الحكومة عن بلورة مشروع الميثاق الجماعي الجديد. وننتظر من الميثاق الجديد أن يعمل على التخفيف من هيمنة السلطة المحلية والإقليمية، بل وتطاولها أحيانا على اختصاصات الجماعات المحلية، لتمكين الجماعات من سلطات أوسع بعيدا عن أي استغلال سيء لنظام الوصاية الذي يفرغ الديمقراطية المحلية من مضمونها الحقيقي. وتصورنا لعلاقة الجماعة بالسلطة المحلية هي علاقة تكامل وتعاون على خدمة قضايا المواطنين وخدمة التنمية المحلية.

ونسجل تفكير الحكومة في إلغاء الرقابة القبلية وتعويضها بالرقابة البعدية، وهذا سيحرر مبادرات الجماعات المحلية ويحفز على الخلق والإبداع غير أنه من الضروري مراقبة صرف المال العام وسلامة الصفقات واتخاذ إجراءات ردعية في حالة إثبات أي تلاعب أو تبذير، وبهذا الصدد فإنه من الضروري تعميم المجالس الجهوية للحسابات لصيانة الأموال العامة وضمان حسن تدبيرها.

إن الجماعة المحلية، المرتبطة بكل مناحي الحياة في المدن والقرى، مطلوب منها تلبية حاجيات المواطنين بدءا بإنجاز الوثائق الإدارية إلى توفير التجهيزات الأساسية، مرورا بتنظيم المجال والنظافة والمحافظة على البيئة، وهذه المهام المتعددة، تتطلب إمكانيات هائلة لا تتوفر سوى لعدد قليل من الجماعات، خاصة وأن التقسيم الإداري الأخير نتج عنه لا تكافؤ بين الجماعات داخل نفس الإقليم. فأغلب الجماعات المحدثة مطالبة بإنجاز كل التجهيزات الأساسية لوجودها إما في ضواحي المدن أو في مناطق قروية نائية تعاني من عجز شامل، وفي نفس الوقت، ليس لديها موارد مالية مهمة، حيث احتفظت الجماعات الأم التي تفرعت عنها بأهم هذه الموارد، مما خلق اختلالا واضحا داخل نفس المنطقة ونفس المدينة، مما يستوجب إعادة النظر في هذا التقسيم وإيجاد صيغ لتوزيع عادل للموارد الهامة، وبعض هذه الجماعات يعاني من وضعية مالية مزرية تجعلها غير قادرة حتى على تسيير شؤونها الإدارية وبالأحرى إنجاز مشاريع لسد العجز الكبير في البنية التحتية، ومما عقد الوضع أكثر كيفية توزيع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة حيث تستفيد الجماعات الغنية بحصص أكبر من الجماعات الضعيفة المدخول، في الوقت الذي ينبغي أن يحدث العكس مما يتطلب إعادة النظر في مسطرة التوزيع، وتعيش المراكز التي حولت إلى بلديات مشاكل أمنية حقيقية إذ مازال الدرك الملكي هو الذي يتولى الحفاظ على الأمن علما أن مراكز الدرك لا يتجاوز عدد

أفرادها أحيانا 8 دركيين مطلوب منهم القيام بمهام الشرطة القضائية وتسليم شواهد للمواطنين، وتنظيم المرور في المراكز وكل المنطقة القروية التي يتواجدون بها إضافة إلى ضمان الأمن بالمركز، ولا يمكن تصور القيام بكل هذه المهام من طرف عدد محدود من الدركيين، الأمر الذي يتطلب تحويل البلديات المحدثة إلى باشويات وإنشاء مفوضيات أمنية بها. وليست هذه المراكز وحدها هي التي تعيش مشاكل أمنية بل إن المدن أيضا بحاجة إلى تغطية أمنية أشمل خاصة في الأحياء الشعبية التي يتزايد بها الإجرام والانحراف واللصوصية، كما تنتشر نقط بيع المخدرات علانية وأحيانا أمام أعين رجال الشرطة.

ومن خلال دراستنا لمشروع ميزانية وزارة الداخلية يتبين من الأرقام التي تتضمنها، اللاتكافؤ بين الجماعات الحضرية والجماعات القروية، ويتجلى ذلك في كون 25٪ من تطور المداخيل العادية للجماعات تهم الجماعات القروية مقابل 59٪ للجماعات الحضرية، وننفس الشيء بالنسبة لتوزيع حصة الضريبة عن القيمة المضافة إذ استفادت الجماعات القروية ب1.8 مليار درهم مقابل 2.1 مليار للجماعات الحضرية، كما أن استفادة الجماعات القروية من قروض صندوق التجهيز الجماعي بلغت نسبة 17٪ مقابل 51٪ للبلديات. وقروض صندوق التجهيز الجماعي هي مصدر مالي أساسي للجماعات ويعرف بدوره سلوكات ينبغي أن لا تستمر في العهد الجديد، ونحن نعتقد في ضرورة تغيير المعايير المنظمة لمنح القروض وتبسيط مسطرتي الاستفادة والمصادقة.

أيها السادة المحترمون،

لقد تم في المدة الأخيرة وتطبيقا لنظام الجهات صرف تعويضات مؤقتة لأعضاء المجالس الجهوية، في انتظار صدور المراسيم التطبيقية المتعلقة بالتعويضات عن المهام والتنقل وقد لاحظنا أن هناك لا توزان بين التعويضات الممنوحة لأعضاء المكتب وتلك الممنوحة لباقي الأعضاء، وقد أدى ذلك إلى بعض ردود الفعل لدى هؤلاء ونحن نعتقد أنه من الأفضل التقريب بين مبالغ التعويضات الممنوحة لأعضاء المكتب ولباقي الأعضاء والتخفيض من التعويضات عن المهام مقابل الرفع من تعويضات التنقل لكل الأعضاء، للحفاظ على الطبيعة التطوعية لعضوية المجالس الجهوية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لابد ونحن نناقش مشروع ميزانية وزارة الداخلية أن نوكد على ضرورة تعزيز الوحدات الأمنية للحفاظ على أمن المواطنين وممتلكاتهم مؤكدين على ضرورة الاهتمام بالظروف المادية والاجتماعية لرجال الأمن الذين يقومون بمهام شاقة ويتعرضون لكثير من المخاطر في حياتهم المهنية، وكذلك الشأن بالنسبة لرجال الحماية المدنية الذين يتقاضون تعويضات لا تناسب خطورة المهام التي يقومون بها والتي تهدد حياتهم في بعض الأحيان، كما أن أعوان السلطة، من شيوخ ومقدمين يعيشون وضعية تهميش ويتقاضون تعويضات هزيلة، خاصة في العالم القروي، وبهذا الصدد نرى ضرورة إلغاء التمييز بين الأعوان الحضريين والأعوان القرويين علما أن هؤلاء يغطون مساحات جغرافية أوسع ويقومون بمهام متعددة، إذ يتحولون إلى سعاة للبريد، ومبلغين لقرارات إدارية وقضائية وغيرها من المهام التي يستحقون عليها تعويضات تناسب ما يقدمونها من خدمات للسطة وللمواطنين، إن تسجيلنا لهذه الملاحظات لا تعني تنقيصا من المجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية على مختلف المستويات التي ذكرنا، وهي مجهودات ننوه بها وندعمها ونأمل في المزيد منها لتدارك النواقص، وتطوير أداء مختلف مصالح وزارة الداخلية، لنكون جميعا في مستوى توجيهات جلالة الملك محمد السادس أعزه الله، وطموحات مواطنينا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، التدخل ما قبل الأخير يتولاه المستشار السيد عبد القادر العسولي عن الفريق الكونفدرالي.

السيد المستشار عبد القادر العسولي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

استغرب أولا لهذا الغياب ديال... راه سجلت هذا الجانب في البداية ديال غياب السادة المستشارين، نتمنى أن هذه العملية لم تكرر مستقبلا.

باسم الفريق الكونفدرالي أتدخل لمناقشة الميزانية الفرعية في إطار لجنة الداخلية والجهات المحلية بخصوص مشروع القانون المالي الذي يمتد مداه من فاتح يوليوز 2000 إلى نهاية دجنبر من نفس السنة، وبما أن وزارة الداخلية ومصالحها الخارجية ترتبط يوميا وبشكل مباشر بقضايا ومصالح المواطنين، وبالعدد من حقوقهم الفردية والجماعية، السياسية أو المدينة، وبما أنها تشرف وبشكل مباشر أيضا على العديد من المؤسسات من ضمنها الجماعات المحلية، فإن مهام هذه الوزارة تشكل الوجه المباشر للديمقراطية التي يجب أن تقوم أساسا على احترام حقوق الانسان المتعارف عليها دوليا، في إطار دولة المؤسسات ودولة الحق والقانون ودولة احترام الحريات الفردية والجماعية والمجتمعية، إنطلاقا من هذا الفهم وعلى هذه نريد من مناقشتنا اليوم لميزانية وزارة الداخلية أن لا يكون نقاشا تقنيا مختزلا ومكرورا، بل نريده وقفة لتأمل والتفكير في مفهوم السلطة على ضوء أفكار الماضي وارثه السيئ وما تفرضه التحولات التي يعرفها عالم اليوم التي تقتضي استبدال المفهوم والتصور والمنهجية في التعاطي مع إدارة الشأن العام.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل انطلاقا من مسؤولياتنا الوطنية نرى من واجبنا دوما وكما تعود على ذلك الجميع أن نطرح الأسئلة التي يجب أن تطرح بخصوص اللحظة والسياق، خدمة للحاضر والمستقبل الوطنين، أسئلتنا إذن.

1. أي مفهوم للسلطة يتشكل في عالم اليوم؟
2. ماهي طبيعة التحولات الدولية، تحدياتها ورهاناتها باستحضار طبيعة الاستعداد الوطني لمواجتها؟
3. وفق أي تصور وعلى أية قواعد سيتمكن المغرب من تجاوز المفهوم القديم للسلطة؟

لا أحد يجادل اليوم بأن المحيط الدولي الذي يعيش إعادة صياغة هياكلة وأسسه على قاعدة مفهوم للسلطة يخ ف اختلافا جذرا عن المفهوم الذي هيمن في الماضي، ذلك المفهوم الذي تشكلت دعامته الاساسية من العنف والمال لاحكام السيطرة الموجهة من اقليات ضد العموم، فالانماط قديمة للسلطة قد بدأت في التشقق لتأخذ شكلها الجديد القائم أساسا على دعامة المعرفة التي هي مفتاح النمو الاقتصادي في هذا القرن إذن، نحن والعالم أمام ثورة في طبيعة السلطة ومن جهتنا نحن كأمة أمام الهندسة الجيوسياسية الآخذة في التبلور عالميا على قاعدة هيمنة اقتصاد الأقوياء على اقتصاديات الشعوب المستضعفة، مطالبون إذن بإعادة صياغة مشهدنا السياسي والمجتمعي بغاية الحفاظ على الهوية والوجود والاستعداد لإراساء دعائم للسلطة تقوم على المعرفة والمواطنة الحقة والتنمية المستديمة بكل ابعادها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية.

إن وضعنا اليوم يجعلنا أمام مفترق الطرق أما تغليب اختيار الاصلاح، وأما تفويت الفرصة والزج بالوطن في متاهات المجهول، إنها وضع وطني شبيه في الجوهر، مختلف في الشكل عن وضع بلدنا خلال مرحلة الوجود الاستعماري، النضال الوطني حيث كان المغاربة عند نهاية القرن ١٩ وبداية القرم ٢٠ أمام خيار الاصلاح ففوتوا الفرصة لينتصر خيار الاستعمار، وما عرفته هذه المرحلة من محن طالت الجميع دولة ومؤسسات ورجالات ومجتمع، مما يجعلنا اليوم أمام مفهوم للوطنية مخالف في الشكل، مطابق في الجوهر نفس المفهوم الذي عشناه في مرحلة النضال الوطني والذي خضع لثنائية وطني- خائن، ففي هذا الاتجاه والمنحى يحضر التصور البديل الذي سيمكن المغرب من كسب رهانات الحاضر والمستقبل، باستحضار دروس وعبر الماضي، إذن لا مستقبل بدون حاضر ولا مستقبل ولا حاضر بدون ذاكرة الماضي، وعليه تؤكد صفحة الماضي التي أريد طيها طيا سياسيا بأن الموضوع القى هيمنت على المشهد السياسي المغربي هي الموضوع التي تمركزت على المنطق الامني والاقصاء والتهميش باعتماد جولة من الآليات تلغى مساحات المشهد السياسي بتنظيمات مزيفة، تزوير الانتخابات للجيلولة دون رسم الصورة الحقيقية للميولات المجتمعية، القمع المادي المباشر للحركات الاحتجاجية، القمع الاديولوجي بارساء ثقافة الخلط والغموض والتضليل، وهاهي النتائج شاخصة أمام الجميع، فساد الاخلاق والسياسي مقرف، سرقة المال

العام والعصف بكل أهداف الوطنية النبيلة ضدا على مصلحة الوطن والمواطنين، عرقلة كل منحى وطني بترجمة شعار التغيير والاصلاح نتيجة لتمييع الحياة السياسية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

ها أنتم ترون معنا حجم المهام المطروحة لتأهيل بلادنا إلى خوض غمار المنازلة الدولية حفاظا على استمرار الوجود ووحدة الكيان وترسيخا لمفهوم الوطنية الحقيقية القائمة على النكران والتضحية بالذات وتغليب مصلحة الوطن والمواطنين على كل الاعتبارات الأنانية الضيقة.

لذلك نطالبكم- السيد الوزير- في إطار تكامل عملكم مع باقي الحقول الوزارية باقي الحقول الوزارية الاخرى على قاعدة الدينامية والتفاعل والتكامل والتآزر من أجل ترجمة مفهوم للسلطة يستبعد العنف والمال ويستحضر الدعامة المركزية لسلطة قائمة على المعرفة واحترام الحقوق والاضطلاع النبيل بالواجبات، مطالبون إذن بخصوص مرفقكم الوزاري المرتبط بشكل يومي ومباشر بالمصالح العريضة للمواطنين أن تعملوا على:

1. إبعاد الهاجس الامني في تدبير السلطة ووضع الأسس الكفيلة باستبدال عقلية الاكراه بعقلية المواطنة.
2. استبدال منطق التعامل مع الاحتجاج كظاهرة صحية لمجتمعنا بالتوجه إلى معالجة أسباب الاحتجاج بدل التعامل مع هذا الأخير باعتباره نتيجة ومظهرا.
3. خلق الحياة السياسية في حدود ومجال اختصاص وزارة الداخلية برد الاعتبار للعمل السياسي كتدبير متحضر لفكرة العدالة.
4. محاربة الفساد الاداري الذي يستهدف سرقة المال العام وتكثيف آليات المراقبة على المؤسسات التابعة لوزارة الداخلية وعلى رأسها الجماعات المحلية والكشف عن تقارير لجن التفتيش للرأي العام وتقديم اللصوص والسماسرة للعدالة وما أكثرهم.
5. تحريك الآلة الإنتاجية القانونية التابعة لمجال اختصاصكم في الاتجاه الذي يُمكن من تعديل النصوص أو استبدالها وفق الحاجيات المجتمعية ورهانات التطور المأمون.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

وفيما يتعلق بالجماعات المحلية، نطالب:

1. التراجع عن تفويت مصالح النفايات للخواص لكونها تجربة باءت بالفشل في جل الجماعات التي تسرعت في خوصصة النظافة وإثقال كاهل المواطنين بالضرائب.
2. وضع قانون استعجالي يرمي إلى تعديل الميثاق الجماعي.
3. رفع كل الحواجز عن طريق التجاوب الضروري بين المستثمر والمصالح الادارية المختصة.
4. الاسراع بتنفيذ المشاريع التنموية وتقريب الادارة وتدبير شؤون الوحدات الترابية.
5. الحد من الهيمنة التي بيد سلطة الوصاية، نعم نقول للوصاية، لكن في حدود معقولة وأن تكون بعدية وليست قبيلة، كل القرارات تبقى بأيدي الاجهزة التنفيذية، لما لا تبقى بأيدي الجماعات المحلية، اتركوها.
6. ضرورة اشراك المجالس المنتخبة في التقطيع المزمع القيام به اللي خصو يكون على وجه السرعة.
7. كذلك اتخاذ التدابير الجزرية في حق الذين يمارسون الابتزاز كلما حلت عملية الحساب الاداري وهذه الاسطوانة راه تتكرر على المستوى الوطني.
8. السهر على دعم المناطق الصناعية المحدثة.
9. مراجعة عملية توزيع الضريبة على القيمة المضافة.
10. هناك ظاهرة امتناع الاغلب - الأعم من رؤساء الجماعات للكشف على الفواتر المتعلقة بالحسابات الإدارية كآلية للتسيير في نهب المال العام - خص يمكنوا لا الاعضاء ولا الرأي العام ولا المنتخبين ولا اللجنة المكلفة بهذا الجانب بكل سند ووثائق الصرف للحد من ظاهرة نهب المال العام.

11. معالجة اشكالية أراضي الاحباس والجموع وايجاد حلول ناجعة لها.

12. تبسيط المساطر للحصول على قروض من صندوق تجهيز الجماعي وجعل هذا الأخير يواكب التنمية بدل أن يبقى مؤسسة بشكلها المعتاد.

13. كما على وزارتكم الاهتمام بالجانب البيئي والحد من ظاهرة البناء العشوائي- وهنا فاين أضع السؤال من المسؤول بالدرجة الأولى على العشوائية التي تتهم بها الجماعات المحلية من المسؤول عنها فعلا؟ إذا أجري البحث الدقيق سيعرف من هو الذي يأخذ فاتورة من أجل ترخيص بالبناء العشوائي وهذه اللي تراكم هذه سنوات.

14. كذلك كما نؤكد على ضرورة تحريك رجال السلطة إجراء واحد الحركة انتقالية لان كاين اللي فعلا تبدال الوجوه فيه راحة وكاين بعض الناس اللي ما بقاوشاي فعلا يمارسون مهامهم بالشكل المنوط بهم.

15. الحد من التوظيفات المشبوهة التي تعرفها بعض الجماعات المحلية.

16. كذلك تبسيط المساطر في مجال التعمير والخروج من الظاهرة لا ديال التعقيدات ديال جانب المساطر ديال التعمير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أما فيما يتعلق بشغيلة الجماعات فإننا كمركزية نقابية تضع ضمن أولويات اهتمامها القضايا الكبرى للوطن انطلاقا من طبيعتها كميكانيزم حركي برسالة مجتمعية وإنسانية للدفاع عن مطالب الطبقة العاملة وعموم الاجراء والكادحين. لا يفوتنا في هذه اللحظة استحضار العنصر البشري رأس مال الأمة الذي بدونه تبقى كل التحاليل والتصورات والتخطيطات مجرد شعارات للاستهلاك الديماغوجي- الدعائي البعيد كل البعد عن أرض الواقع:

1. اشراك ممثلي الموظفين في مناقشة مشروع النظام الجماعي المعد لتعديل ظهير شتنبر 76 والذي تم تعيينهم من كل مناظرة... والذين تم-عفوا- تغييبهم من كل المناظرات الجماعية آخرها المناظرة السابعة في اكتوبر 98 بالبيضاء التي اقترحت مشروع التعديل.

2. تغيير وتعديل الانظمة والقوانين الأساسية المتعلقة بكل الفئات الشغيلة بالجماعات المحلية، مجالس وعمالات والإسراع في اخراج نظام أساسي لموظفي الجماعات للوجود وتجميع هذه القوانين في مدونة أو نظام وظيفي خاص بقطاع الجماعات نظرا لخصوصياته.

3. إعادة النظر في قانون إدماج المعدل والاخذ بعين الاعتبار اللامركزية وعدم التمركز في إحداث وتكوين اللجن المشرفة على الادماج.

4. تسوية أوضاع حاملي الشهادات وما أكثر هذه جيوش فعلا، العاطلة في بلادنا.

5. تغيير شبكة الاجور والرفع منها وإلغاء تصنيع الشغيلة الجماعية في فصول الميزانية 213-212-211... إلخ.

6. انصاف أغلب فئات الشغيلة الجماعية ومعادلتها مع باقي فئات الوظيفة العمومية ومؤسسات الدولة بخصوص الترقية الداخلية.

7. تعميم منحة الاوسام على كل العمال اليدويين والموظفين التقنيين والرفع من نسبتها ب 10٪ كحد أدنى.

8. توفير الميزانية لتغطية مصاريف الوقاية والعلاج وخاصة عمال ومستخدمي النظافة للسائل والصلب وهذه الفئة راها تصاب غير بالسل والربو، ولكن ماكاين شاي دعم تحفيز هذه الفئة التي هي وجه المدن ووجه كل المغاربة.

9. وضع تصور لحركة الانتقالية خاصة بالموظفين الجماعيين.

10. فتح حوار جدي مع ممثلي الجماعات في إطار نقابتنا الوطنية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تطبيقا لاتفاق 19 محرم.

11. ضرورة الاهتمام بقطاع النقل الحضري وسيارات الاجرة الكبيرة والصغيرة مع تنظيم هذا القطاع وخليو المجال للنقابة يمكن لها تسهر علي تنظيم هذا القطاع بدل يعرف ذاك الطابع ديال المخزن الذي عرف نوع من التسيب والفوضى.

وختاما السيد الرئيس.

السيد الوزير.

اخواني المستشارين،

أؤكد كل ماجاء غي مداخلتي كما أتمن كل مداخلات الاخوين المرس والاخ كذلك الحصيني في إطار اللجنة نقول ختاما ربما زمن ديال الشيخ والمقدم انتهى، لان جل المعطيات التي كانت... الذين كانوا يدلون بها هؤلاء الاشخاص كلها كانت مغلوطة وكانت مبنية على خلفيات، لأنهم كانوا حتى هما أداة مسخرة، نظرا للأمية أخو الجهالة في الشقاوة راه تينعم ولكن في الاخباريات كيجيب غير المغلوط، نتمنى أن تغير هذه السمية ولان هذه السمية ما بقات شاي كتساير لهذا التطور ديال العصر ولا تساير كذلك هذا العهد الجديد، وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير، شكرا اخواني المستشارين، والسلام عليكم.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد المهدي الطنجي عن مجموعة الوسط الاجتماعي، تفضلوا.

السيد المستشار المهدي الطنجي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

تفاديا لخطاب كراسي فارغة نقترح في المستقبل أن نبدأ القائمة من الآخر إلى الأول.

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أتشرف باسم مجموعة الوسط الاجتماعي أن أتقدم بمناسبة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية بمناسبة تقديم ومناقشة مشروع القانون المالي لستة الأشهر القادمة.

السيد الوزير،

لا يمكن لاحد أن يجادل في محورية الوظائف التي تقوم بها وزارة الداخلية سواء على مستوى النسق السياسي العام للمغرب أو على مستوى التنمية المحلية بمختلف تجلياتها، وانطلاقا من تفاعل وتأطير هذه الوظائف على مجموع القطاعات والنشاطات بالسياسة العامة للدولة فقد حظيت وزارة الداخلية باهتمام بالغ منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، هذا الاهتمام جاء نتيجة لوظائف وأدوار فوق العادة مارستها الوزارة انطلاقا مما تتوفر عليه من وسائل وآليات سواء على المستوى المركزي أو المحلي، فقد كانت تتدخل في كل شيء وتمارس جل الاختصاصات وتقوم مقام جل الوزارات وحاضرة في جميع المناسبات مؤثرة في صناعة القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، هذه السلط نرجعها لطبيعة مرحلة بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال ومرحلة بناء دولة المؤسسات في السنوات الأخيرة، إضافة إلى التفاعلات التي عرفتها الساحة السياسية الوطنية خصوصا عند بداية اشعاع فكر وممارسة تسير في اتجاه تحديث هياكل الدولة، وفي هذه المرحلة عرف المغرب دروسا دقيقة سواء على مستوى الانتاج القانوني والممارسة الانتخابية أثرت فيها بشكل كبير هياكل وزارة الداخلية، ورغم كل ما يمكن أن يقال عن هذه الوزارة وعن ممارستها بالامس القريب وما نعتت به في مجال تزوير الانتخابات وخرق للحريات فإننا في حزب الوسط الاجتماعي وتقديرا منا لحساسية هذه المرحلة وأهميتها بالنسبة لبناء صرح ديمقراطي متين وفق قواعد العدالة والانصاف والمساواة واحترام الآراء والمساهمة في الفعلية في بناء مجتمع سليم في أسس وتوجهاته، فإننا نعزف عن النبش والحفر في قبور الماضي، لاننا اخترنا المساهمة بدون شرط أو قيد في بناء هذا الوطن إلى جانب ذوي النيات الحسنة، وفي هذا الإطار نود- السيد الوزير- بهذه المناسبة أن نناقش بعض المحاور لاغير.

لقد استبشرنا خيرا عند دخول المغرب سنة 1976 تنظيما جماعيا في إطار تدبير الشأن المحلي وتوفير لهذا التسيير لممثلي السكان، الا أن الممارسة وهذه سنّة الحياة مع مرور الوقت وازدياد الحاجيات أثبتت نقص هذا التقنين، وقد ساهمت مناظرة الجماعات المحلية في تطوير واغناء طرق التدبير المحلي من خلال مجموعة من التوصيات من شأنها

مسايرة التطورات التي يعرفها المغرب في السنوات الأخيرة، مما يستلزم عاجلا اخراج قانون جديد ينظم الجماعات المحلية وفق تقطيع إداري تراعى فيه خصوصيات وحصاص كل منطقة وقرية ومدشر، لان التجربة الحالية خلقت مجموعة من الجماعات وفق حسابات انتخابية محضة أدخلتها في عداد الجماعات المنكوبة، وفي نفس المجال ونحن نعيش السنة الثالثة من حياة الجهة بالمغرب نريد فقط التأكيد على محدودية هذه التجربة وعدم قدرة بعض مسيريها على استيعاب الوظائف المنوطة بها والمتمثلة بالخصوص في التوزيع العادل لثرواتها بين جميع مكوناتها الجغرافية والمساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة في أفق خلق تكامل جهوي على المستوى الوطني، فقد بات واضحا ضرورة المراجعة الكاملة للتقطيع بأنواعه خدمة للتنمية المستديمة بعيدا عن كل هاجس ضيق وحساسية مفرطة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يتميز المغرب عن مجموعة من الدول الحديثة العهد بالاستقلال باستقرار سياسي وتجربة ديمقراطية متميزة، قد لا تصل إلى الدرجة المطلوبة ولكنها وضعت المغرب في المسار الصحيح وكباقي التجارب وفي جميع الميادين تعرف التجربة الديمقراطية في المغرب مجموعة من السلبيات منها ماهو موضوعي مرتبط بطبيعة مرحلة تاريخية معينة، ومنها ماهو ذاتي يتعلق بقناعات وسلوكات الفاعلين السياسيين المشاركين في الحركة السياسية والانتخابية بدون استثناء، لذلك نريد الدخول للعهد الجديد بأدبيات وتصورات جديدة تتبلور من خلال قانون جديد للانتخابات اكثر ملاءمة لطبيعة الحياة السياسية الوطنية واقرار نظام اللائحة في جميع المراحل الانتخابية في إطار مسلسل نزيه وشفاف واقبار لسبيات الماضي هذه الممارسة لا يمكن أن تتم الا في إطار تدعيم وتكريس الحقوق والحريات وحمايتها من كل شائبة أو سلوك قد يسئ ويعرقل الظفرة السياسية والحقوقية في إطار تطبيق وتفعيل أدبيات المفهوم الجديد للسلطة، فنحن إذن في انتظار قانون جديد كامل تؤطر من خلاله الحريات الجماعية والفردية بشرط مشاركة جميع الفاعلين في بلورة مقتضياته القيمنة بحماية المكتسبات المعنوية والمادية للشعب المغربي.

السيد الوزير،

إن مجالات تدخل وزارة الداخلية متعددة مما يستلزم إعادة هيكلة جميع الادارات والمؤسسات التابعة لها نظرا لتعقد المسؤوليات وجسامتها، وعلى هذا الأساس نود الاشادة بالمجهودات التي يقوم بها رجال الأمن والشرطة والقوات المساعدة ورجال المطافئ في الحفاظ على سلامة المواطنين وحماية ممتلكاتهم والتدخل لانقاذهم عند الضرورة، هذه الوظائف تعوقها مجموعة من المشاكل أولها الوضعية المزرية لهذه الفئات حيث يتقاضى صغار الموظفين رواتب مخجلة مقارنة مع يقومون به، ناهيك عن انعدام الامكانيات المادية للتحرك ودرء الخطر قبل وقوعه، فهناك مجموعة من محاضر الشرطة والدوائر الأمنية التي لا تتوفر ولو على سيارة واحدة، في مقابل الانتشار الخطير للجريمة بشتى أنواعها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إننا في حزب الوسط الاجتماعي نؤمن بأهمية المرحلة السياسية للمغرب الحديث، مرحلة تتميز بقناعة الجميع بضرورة تحديث هياكل ومؤسسات الدولة في إطار منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية، بالخصوص تهدف إلى تدعيم الحقوق والحريات والتوزيع العادل لثروات واشراك الجميع في صناعة واتخاذ القرارات وبناء مجتمع مغربي سليم قادر على مجابهة التحديات وتطورات المرحلة وطنيا، جهويا وعالميا، فاننا نريد نسيان وتجاوز سلبيات الماضي واستثمار الايجابيات، نريد لهذه الوزارة أن تكرس المفاهيم الجديدة للسلطة والديمقراطية والمشاركة السياسية الحرة والانتخابات النزيهة المؤدية إلى مؤسسات تمثيلية حقيقية قادرة على بلورة وتحقيق طموح الشعب المغربي المناضل تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، بهذه التدخل نكون قد انهينا المناقشة العامة، ربما السيد الوزير يرغب في تناول الكلمة.

الكلمة للسيد الوزير المكلف لعلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير الداخلية.

السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا اعتذر لكون السيد وزير الداخلية لن يتأتى له الحضور والاستماع إلى التدخلات الوجيهة التي تقدمت بها جميع الفرق في هذا القطاع الهام والذي يتبين من خلال هذه التدخلات مدى الاهتمام الذي يوليه السادة المستشارون إلى العمل، سواء ما يتعلق بالجماعات المحلية أو ما يتعلق بالجانب الأمني لمجتمعنا وكذلك بالدور الهام الذي تقوم به هذه الوزارة، وما تبلور كذلك من خطاباتهم فيما يخص المفهوم الجديد للسلطة بناءا على التعليمات الملكية السامية، وقد نقلت بأمانة أهم ما جاء في هاته التدخلات لأبلغها إلى السيد وزير الداخلية كما حرصت على الحصول على جميع التدخلات حتى يمكن للسيد وزير الداخلية أن يدرجها ضمن اهتماماته وأن يعمل على أساس بلورة جميع الاقتراحات الوجيهة التي جاءت في هاته التدخلات إما ضمن تدابير تختص بها وزارة الداخلية أو ضمن النصوص القانونية التي ينتظر أن تتقدم بها الحكومة أمام مجلسكم وللتأكيد أقول بأنه سيعقد في الاسبوع المقبل، ستعقد لجنة وزارية تحت رئاسة السيد الوزير الأول ستعقد اجتماعها الذي سيتقدم فيه السيد وزير الداخلية بالصياغة الأولى لمشاريع القوانين المرتبطة بمراجعة ميثاق الجماعات لسنة 1976 وكذلك بالنسبة لقوانين الانتخابات وكذلك بالنسبة للقانون المنظم لمجالس العمالات والأقاليم ظهير 1963، وستكون هذه هي المرحلة الأولى والدفعة الأولى لمشاريع القوانين التي هي مطروحة للمراجعة، وكذلك ستتبعها ما يتعلق بالقوانين المنظمة لمالية الجماعات المحلية وبالتالي كذلك سوف تعكس المراسيم التوجيهات والاقتراحات التي جاءت على لسان السادة المستشارين، فباسم السيد وزير الداخلية اشكركم جزيل الشكر كذلك على التنويه الذي تقدمتم به بالنسبة لشخصه وتهنئته بالثقة المولوية السامية وكذلك على الجهود والعمل المتواصل وعلى التوجهات التي عبر عنها سواء في تدخله أمامكم أو في تدخل أمام اللجنة هذه التوجهات التي تنبثق وتحاول أن تترجم بأمانة التوجيهات الملكية السامية التي جاءت في خطاب صاحب الجلالة والذي يعطي أهمية كبرى جدا للعمل الجماعي، ويعتبره بأنه هو ركيزة الديمقراطية، فبالمناسبة أؤكد بأن الحكومة تولي اهتماما خاصا وكبيرا للجهات، وتعمل على أساس تطويرها وأن تكون هي كذلك العمود الفقري في تجربتنا الديمقراطية، فطبعا نحن نجتاز أزمة ولهذا لم نوفر كل الامكانيات اللازمة من الناحية المادية، ولكن يعني مستقبلا وهذا التزم به كذلك السيد الوزير الأول، أمامكم في الكلمة التي ألقاها بمناسبة شهر يناير، نقول بأنه الحكومة مهتمة بالجهات والدليل على ذلك أنه السيد الوزير الأول حضر أخيرا للندوة التي انعقدت في مدينة القنيطرة في جهة القنيطرة ويسعى ويأمل أن تعقد كذلك مثل هاته اللقاءات في جهات أخرى وعبر بالمناسبة عن اعتزاز الحكومة بالجهات وانها تعتمد عليها في ترجمة اللامركزية بكيفية ملموسة وحقيقية وأن تكون هي الدافع من أجل التنمية في جميع المجالات وكذلك هي التي ستسعى وستعمل على إعادة النظر فيما يخص تقريب الفوارق بين الجماعات المحلية وتشجيع كذلك التعاون بين الجماعات وتشجيع تكوين النقابات بين الجماعات على أساس الاشتراك في مشاريع تنموية هامة، سجلت كذلك بالنسبة لعدد من المطالب المرتبطة بإتاحة الفرصة للجماعات من أجل أن تدخل في شراكة مختلطة فيما يسمى بالاقتصاد المختلط مع عدد من الخواص أو مع كذلك بعض الشركات الهامة يعني القانون يتيح هذا ولكن الوزارة ستعمل كذلك على تشجيع مثل هذا النوع من الشراكة حتى التي ستيسر للجماعات أن تقوم بتنفيذ عدد من المشاريع التي هي عاجزة ضمن إمكانيتها الخاصة من تنفيذها وخاصة أن هناك نموذج لبعض الجماعات التي ساهمت بأراضي مثلا وكانت هو يعني الرأسمال الذي ساهمت به والطقاع الخاص ساهم كذلك بتجهيزات أخرى أو ببناءات على أساس قيام عدد من المشاريع. إذن هذه كلها أمور بكل اختصار أقول بأنني سجلتها للسيد وزير الداخلية وسنعمل يدا في يد

على أساس تطوير العمل الجماعي وتقوية الحكم المحلي وخدمة الديمقراطية في بلدنا بصفة عامة، شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير على مشاركته في هذه المناقشة، وعلى المعلومات والايضاحات القيمة التي تقدم بها جوابا على تساؤلات السادة المستشارون. شكرا كذلك للاخوة المستشارين الصابرين، الصامدين، موعدنا غدا بحول الله في تمام الساعة التاسعة، الجلسة بالأهمية بمكان واتوجه إلى السيد الوزير، إلى السادة رؤساء الفرق، إلى وسائل الاعلام أن يكون تعاون الجميع لضمان حضور مكثف للسادة المستشارين، نظرا لأهمية الموضوع أو المواضيع المسجلة في جدول أعمال هذه الجلسة التي ستنطلق في تمام الساعة التاسعة صباحا التصويت على الجزء الثاني من القانون المالي.

التصويت على مشروع القانون المالي برمته وتفسير التصويت أقول في تمام الساعة التاسعة لان السادة الوزراء على موعد أو مطالبين بالمشاركة في استقبال الرئيس المالي وكذلك رئاسة هذا المجلس، فلهذا ألح على السيد الوزير ووسائل الاعلام والفرق بأن تنطلق الجلسة في تمام الساعة التاسعة.